مكتب
العمل
الدولي
جنيف

تقرير المدير العام
ملحق

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

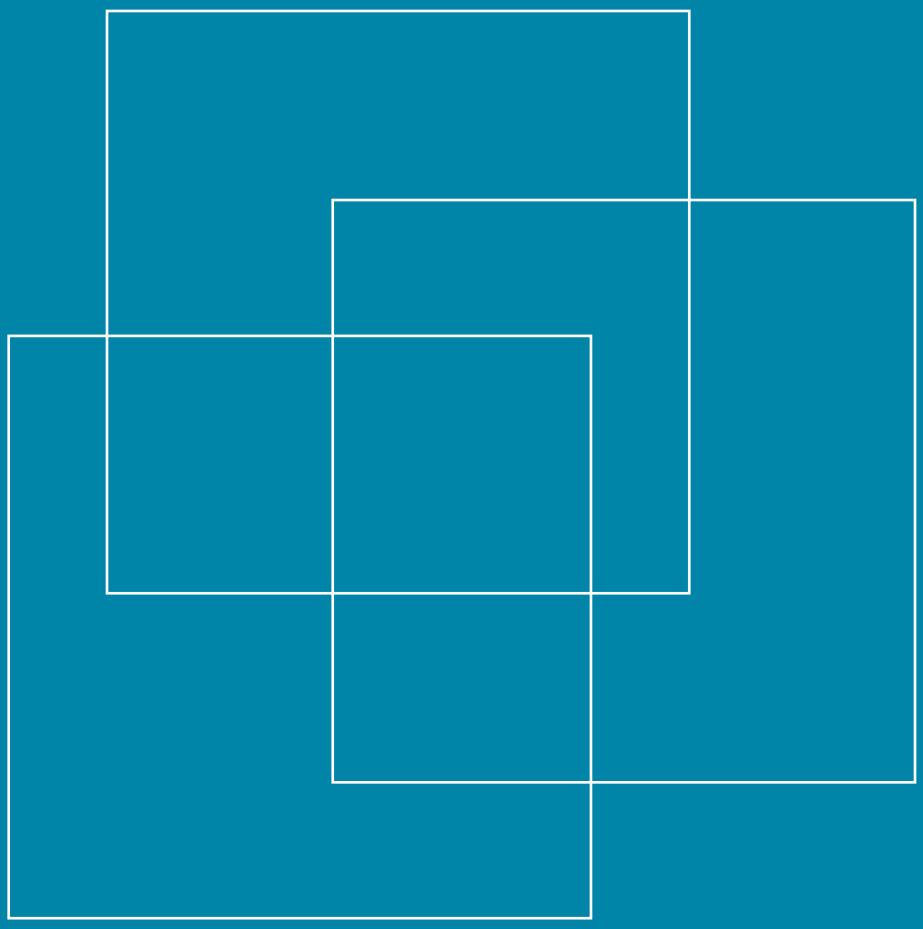

مؤتمر العمل الدولي
الدورة ١٠٤، ٢٠١٥

مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٤، ٢٠١٥

تقريـر المديـر العـام

ملحـق

وضـع عمـال الأراضـي العربيـة المحتلـة

مكتـب العمـل الدولـي، جنيـف

ISBN 978-92-2-629001-3 (print)
ISBN 978-92-2-629002-0 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى ، ٢٠١٥

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من: ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland، وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه أو عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان: pubvente@ilo.org

زوروا موقعنا الإلكتروني على العنوان: www.ilo.org/publns

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: Confrep-ILC104(2015)-DG-APPENDIX[CABIN-150416-1]-Ar.docx
طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

تمهيد

أوفدت مرة أخرى، وفقاً للولاية التي منحها مؤتمر العمل الدولي، بعثة لإعداد تقرير بشأن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة. وزارت البعثة الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة وإسرائيل والجولان السوري المحتل. كما التقت في جنيف المدير العام لمنظمة العمل العربية. وعلى غرار ما كانت عليه الحال منذ عام ٢٠١٢، لم تتمكن البعثة من زيارة الجمهورية العربية السورية.

وأجرت البعثة مناقشات معمقة مع ممثلين عن السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في فلسطين وإسرائيل، ومع المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، ومع ممثلين عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقدم الجميع معلومات استُرشد بها في إعداد هذا التقرير. كما اضطلعت البعثة بعدد من الزيارات الميدانية.

وإنني ممتن لما أبداه جميع محاوري البعثة من تعاون، وهو ما يؤكد مرة جديدة الدعم واسع النطاق للقيم التي تجسدها منظمة العمل الدولية. وكما جرت عليه العادة، اضطلعت البعثة بعملها يحدوها هدف التوصل إلى تقييم شامل ودقيق ومحايد عن الوضع الراهن للعمال في الأراضي المحتلة.

ويسود الوضع الراهن مستوى عالٍ جداً من انعدام اليقين، يؤثر بصورة خاصة في حياة وسبل عيش العمال الفلسطينيين وأسرهم. وعند وضع هذا التقرير في صيغته النهائية، لم تكن حصيلة انتخابات الكنيست في إسرائيل معروفة من حيث ماهية الحكومة والسياسة التي ستتبعها. ولا تزال آفاق تسوية الانقسام القائم بين المجموعتين الفلسطينيتين الرئيسيتين بعيدة المنال وعملية السلام معلقة. وعلى صعيد يومي أكثر اتساقاً بالسياسة وأقل ظهوراً، يتواصل حدوث اتصالات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فالتنسيق الأمني، رغم امتعاض الكثير من الفلسطينيين منه، لم يتوقف. ويتمثل أحد مصادر الخلاف المستمر، في دفع إيرادات التخليص الجمركي أي الضرائب على الواردات، التي تحصلها إسرائيل وتحوّلها إلى السلطة الفلسطينية. وهذا مهم بالنسبة إلى الميزانية الفلسطينية، بما في ذلك أجور الخدمة العامة.

والتغيرات في الاتجاهات التي تمس العمال الفلسطينيين مباشرة، ملموسة على أرض الواقع. وعلى خلفية توسع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، فإن الاقتصاد الفلسطيني في تراجع. وفي الوقت نفسه، اتخذ عدد من التدابير الرامية إلى تخفيف القيود على سبل نفاذ الفلسطينيين إلى العمل في الاقتصاد الإسرائيلي. وبات عدد متنامٍ من الفلسطينيين يصل إلى سوق العمل الإسرائيلية، بالتصاريح المطلوبة أو بدونها على السواء.

ولا بد لأي تقييم يُجرى اليوم للاتجاهات الاقتصادية والسياسية عموماً، أن يستند إلى خلفية الخسائر البشرية والأضرار المادية المخيفة التي نجمت عن الحرب في غزة في تموز/ يوليه - آب/ أغسطس ٢٠١٤. وقد جرى الاتفاق على آلية إعادة إعمار غزة وبدأ العمل بها، وسوف تسهم منظمة العمل الدولية في الجهود المشتركة المبذولة. ولكن هذه العملية كانت بطيئة وشاقة. فمواد إعادة الإعمار لا تدخل غزة إلا بشكل محدود. ولم تقدم الجهات المانحة المبالغ الكبيرة التي وعدت بها في مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر من العام المنصرم. ولا يزال الحصار يطبق على المواطنين في غزة، البالغ عددهم ١,٨ مليون نسمة. وما فتئ الانقسام الفلسطيني يلقي بظلاله على غزة، وهناك انعدام يقين في السلطة والإدارة.

وكان تقريري قد أشار السنة الماضية إلى التوترات المتزايدة خاصة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وأطلق التقرير على غزة اسم "مخزن بارود" - أي كارثة على وشك الانفجار. ومن المؤسف أن تكون هذه التوترات قد اتخذت منحىً وخيماً خلال الصيف المنصرم. والآمال التي نفحتها عملية التفاوض بمبادرة من وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، ذهبت أدراج الرياح. وعلى الرغم من تشكيل حكومة وفاق وطني مؤلفة من تكنوقراط، بقيت المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية مسعى غير مكتمل. وكان من شأن عمليات الخطف والقتل، التي تعرض لها الشباب الإسرائيليون والفلسطينيون على السواء، أن أذكت التوترات المتأججة

أصلاً. ثم انزلق الوضع في غزة ليتحول حرباً شاملة دفع الفلسطينيون ضريبتها غالياً أكثر من أي وقت مضى منذ عام ١٩٦٧.

وفي ظل الوضع الراهن المتقلب، هناك حاجة إلى العمل على مستويات عدة. فعلى أرض الواقع، اتخذت إسرائيل بعض التدابير قصيرة الأمد، في أعقاب الدمار الذي خلفته الحرب في غزة وعلى ضوء الشكوك التي تحيط بالاقتصاد والتنمية، ولا سيما في الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، توقفت المفاوضات السياسية واستمرت المستوطنات الإسرائيلية في التوسع. ومن الملحّ التحرك على هذا المستوى الشمولي أيضاً وعدم ترك عملية السلام تذوي، ذلك أن انبعاثها في أي مرحلة لاحقة سيكون مهمة مثبطة للهمم.

ويجد الفلسطينيون وإسرائيل والمجتمع الدولي برمته أنفسهم مجدداً عند مفترق طرق. وسيتوقف الكثير على نتائج العمليات التي تتبلور تدريجياً داخل صفوف الشركاء المعنيين مباشرة وفيما بينهم. وفي الوقت نفسه، تتطلب الأزمات السياسية والعسكرية والإنسانية المتعددة في المنطقة، اهتماماً دولياً عاجلاً وليست العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية في صدارة الاهتمامات اليومية للجميع. ولئن كان المجتمع الدولي يأمل في شيء من الهدوء المعقول، فإنه يدرك مع ذلك أنه لا يستطيع أن يدير ظهره للأزمة. وعلى أعضائه الآن، كما في السابق، أن يكونوا على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة، وخاصة إذا كانت الأطراف تجد صعوبة، كما يبدو، في التوصل إلى وضع تستطيع معه مجدداً إجراء المحادثات فيما بينها.

ويشكل نطاق هذه المساعدة مسألة تهم النظام متعدد الأطراف برمته، ولاسيما الأمم المتحدة التي تحملت مسؤولياتها عن الجميع خلال العقود الماضية، بطرق مختلفة. وينبغي للجهات الداعمة الرئيسية من كافة الأطراف، سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا أو المنطقة العربية، ألا تتخلى عن أهداف عملية السلام مهما كانت صعبة وبعيدة المنال. ومن شأن التخلي فعلياً عن السعي إلى حل الدولتين أن يخلفّ أثراً وخيماً لا بل مدمراً على السعي إلى تحقيق تحسينات في فرص عمل وسبل عيش الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، وهذا ما يركز عليه هذا التقرير الذي أقدمه كل عام إلى مؤتمر العمل الدولي.

ولقد بلغت الرهانات والتوقعات مستوى عالياً، لا سيما في الطرف الفلسطيني. وكان قد تم التوصل منذ فترة إلى توافق دولي مفاده أنّه تم إلى حدٍ بعيد إنشاء مؤسسات لدولة فلسطينية ذات سيادة. ويعرض هذا التقرير بالتفصيل آخر الاتجاهات وبعض الإنجازات المثيرة للإعجاب في هذه العملية. وشكّلت الأبعاد الاجتماعية والمتعلقة بالعمل في عملية بناء المؤسسات هذه شاغلاً خاصاً وموضوعاً للتعاون بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية. ويشمل ذلك تشجيع الحوار الاجتماعي الفلسطيني الذي يضم منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتطبيق الحد الأدنى للأجور. وعلى المستوى المحلي، هناك حاجة ملحة إلى مؤسسات وإجراءات تدعم حقوق العمال وأسرهم والفرص المتاحة أمامهم. غير أنّ المنطق الأسمى الذي تقوم عليه المؤسسات والقوانين التي وُضعت ويجري وضعها، هو أن تكون بمثابة الهيكل الأساسي لدولة ذات سيادة.

وبالنظر إلى آفاق العمالة القاتمة والواهنة، من الطبيعي أن يتزايد بحث الفلسطينيين عن عمل ودخل في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية على حد سواء. واستعداد كل من أصحاب العمل ونقابات العمال في إسرائيل لاستقبال المزيد من العمال الفلسطينيين - في ظروف لائقة وبدعم من اتفاقات المفاوضة الجماعية - هو ميزة تعود بفائدة متبادلة. والتعاون بين الهستدروت والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أمرٌ مثمّن. غير أنّ ثلث الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي، وأكثر فأكثر في المستوطنات، لا يتمتعون بالفوائد التي تنص عليها اتفاقات المفاوضة الجماعية وغير ذلك من آليات سوق العمل المنظمة، ولا يحصلون على التراخيص المطلوبة بل يعملون في ظل ظروف غير منظمة ويمكن أن تكون هشة واستغلالية. أضف إلى ذلك أنّ إمكانية دخول سوق العمل الإسرائيلية، لا تشمل في الوقت الحاضر، العمال في غزة.

ولا بد من الترحيب باتساع الفرص المطروحة أمام الفلسطينيين للعمل في سوق العمل الإسرائيلية. غير أنّ العامل الدافع للعمل ينبغي ألا يكون الافتقار إلى الوظائف بسبب الأداء الاقتصادي المقيّد في الجانب الفلسطيني، لا سيما في الضفة الغربية. فالعبء المزدوج الناشئ عن استمرار الاحتلال والمستوطنات لم يسمح بتطوير اقتصاد فلسطيني مستدام ومنتج يمكنه أن يوفر فرصاً كافية من حيث العمل اللائق. وفي حال استمرت الاتجاهات الراهنة، فإنّ نطاق هذه الفرص سيتقلّص أكثر فأكثر.

إنه واقع لا مفر من أن تسلّم به كافة الأطراف والمجتمع الدولي عند التفكير في اتخاذ أي إجراء. فسواء على الصعيد السياسي العام أو على صعيد الحياة اليومية للعمال الفلسطينيين وأسرهم، ثمة حفنة قليلة من البدائل المفيدة غير عملية حقيقية للتفاوض تتزامن مع بناء الإطار المؤسسي والقانوني الذي يمكنه أن يرعى مصالح الجميع على قدم المساواة وبطريقة متوازنة، ولا سيما العمال الفلسطينيون والمنشآت التي توظفهم.

أيار/ مايو ٢٠١٥

غـاي رايـدر
المديــر العــام

المحتويات

الصفحة

تمهيد iii

مقدمة ١

١ - عندما يفرض الواقع نفسه ٣

٢ - تراجع الاقتصاد وسوق العمل نتيجة العنف والاحتلال ٧

٣ - حقوق العمال الفلسطينيين في سياق من التمييز والتبعية الاقتصادية ١٨

٤ - الإدارة السديدة وبناء المؤسسات الفلسطينية ٢٤

٥ - الضغوط المتعاظمة في الجولان السوري المحتل ٣١

ملاحظات ختامية ٣٣

المراجع ٣٥

مرفق ٣٩

مقدمة

١. عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠)، أوفد المدير العام مرة أخرى هذا العام بعثة إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة لإجراء أكمل تقييم ممكن لوضع عمال الأراضي العربية المحتلة. وعلى غرار السنوات الماضية، سعت البعثة إلى جمع المعلومات وتقييمها بشأن وضع العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة) والجولان السوري المحتل[١].

٢. واسترشد ممثلو المدير العام بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. واسترشد الممثلون أيضاً بالقرارات التي اعتمدها المؤتمر وبالمبادئ المنصوص عليها في معايير العمل الدولية ذات الصلة وتلك التي أعلنتها هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية.

٣. ولدى دراسة جميع القضايا المعنية، سواء أثناء زيارة البعثة أو عند إعداد هذا التقرير، وضع ممثلو المدير العام نصب أعينهم، جرياً على عادتهم، المعايير ذات الصلة التي يتضمنها القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب). واسترشدت البعثة بالقرارات ذات الصلة، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا سيما قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ورقم ٤٩٧ (١٩٨١) ورقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ورقم ١٥١٥ (٢٠٠٣) ورقم ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ورقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولم تغب عن ذهنها أيضاً فتوى محكمة العدل الدولية، الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤).

٤. وقد عهد المدير العام بمهمة زيارة إسرائيل والأراضي العربية المحتلة إلى السيد كاري تابيولا (Kari Tapiola)، كممثل خاص له، والسيد طارق الحق (Tariq Haq)، أخصائي سياسات العمالة في إدارة سياسة العمالة، والسيدة كاترين لاندويت (Katerine Landuyt)، أخصائية المعايير القانونية في إدارة معايير العمل الدولية، والسيد مارتين ويلز (Martin Oelz)، كبير الأخصائيين في مسائل المساواة وعدم التمييز في إدارة ظروف العمل والمساواة. وجرت البعثة من ٢٣ إلى ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٥. وقام السيد منير قليبو، ممثل منظمة العمل الدولية في القدس، والسيدة رشا الشرفا، المسؤولة عن البرامج في مكتب ممثلية المنظمة في القدس، بالتحضيرات لهذه البعثة التي كانا عضوين كاملين فيها.

٥. وعقد ممثلو المدير العام مشاورات مع منظمة العمل العربية في جنيف في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٥. وكما كانت عليه الحال منذ عام ٢٠١٢، وبالنظر إلى القيود الأمنية التي فرضتها الأمم المتحدة، تعذر عليهم زيارة الجمهورية العربية السورية من أجل عقد مشاورات مع الحكومة السورية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل.

[١] كما أشير إليه في التقارير السابقة، أعلن عن موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الجولان بالعبارات التالية: "تهدف بعثة مكتب العمل الدولي إلى جمع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي العربية المحتلة. ويتمثل موقف حكومة إسرائيل في أن الجولان الذي تطبق عليه قوانين إسرائيل وولايتها القضائية وإدارتها، لا يعد الآن من تلك المناطق. وعلى ضوء هذا الاعتبار، منحت بعثة مكتب العمل الدولي تصريحاً بزيارة الجولان كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات. وينبغي ألا يكون قرار تسهيل هذه الزيارة غير الرسمية بمثابة سابقة، وهو لا يخالف بأي حال موقف الحكومة الإسرائيلية". ومن الجدير التذكير بأن إسرائيل ضمت الجولان إليها من طرف واحد في سنة ١٩٨١ وبأن قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) يطالب إسرائيل بإلغاء قرارها بضم الجولان، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً.

٦. وخلال زيارة البعثة، عقد ممثلو المدير العام العديد من المناقشات مع محاورين إسرائيليين وفلسطينيين، فضلاً عن محاورين من الجولان السوري المحتل[٢]. والتقوا بممثلين من شتى الوزارات والمؤسسات في السلطة الفلسطينية وفي الحكومة الإسرائيلية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الفلسطينية والإسرائيلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحوث وقادة المجتمع المحلي. وتشاورت البعثة كذلك مع ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

٧. ويسرّ المدير العام أن يعرب مرة أخرى عن تقديره لأن ممثليه قد لقوا تعاوناً كاملاً من جميع الأطراف، في الحصول على المعلومات الوقائعية التي يستند إليها هذا التقرير. ويرحب مع الشكر بالإسهامات الكتابية التي تلقتها البعثة.

٨. ويراعي هذا التقرير مراعاة تامة المعلومات الخطية والشفهية التي حصلت عليها البعثة في عين المكان، علاوة على البيانات والدراسات والتقارير المتاحة للعموم. وحظيت المعلومات التي استقيت من المقابلات مع مختلف محاوري البعثة، بفحص شامل وجرى قدر الإمكان التحقق منها ومن غيرها من المعلومات المتاحة. ولدى دراسة وضع العمال الفلسطينيين والعمال العرب الآخرين، تحلى أعضاء البعثة في عملهم بالحياد والموضوعية.

[٢] ترد قائمة بمحاوري البعثة في المرفق بهذا التقرير.

١ - عندما يفرض الواقع نفسه

٩. أكّد روبرت سيري، منسّق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط سابقاً، في الكلمة التي ألقاها في مجلس الأمن في الأمم المتحدة في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٥، أنه لا يمكن للطرفيْن أن يهربا من الواقع. والحقيقة أن البعثة التي أوفدها المدير العام لمكتب العمل الدولي للوقوف على وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة مقتنعةٌ بأن جميع الأطراف المعنية قد أدركها واقعٌ جليّ لا يقبل الجدال. إذ لا تجري حالياً أيّ مفاوضات مجدية، ولا تزال المستوطنات الإسرائيلية تتوسع في الضفة الغربية، ولا تلوح في الأفق أية معالم لإنهاء الاحتلال والفصل. ومن الصعب استشفاف أيّ تحرك جدي جديد في اتجاه حل قائم على وجود دولتين من جانب الشريكيْن المباشريْن نفسيْهما. ولئن كان يتعين أن تأتي أي مبادرة من المجتمع الدولي، فإنها بحاجة أيضاً إلى التزام حقيقي من جانب إسرائيل والسلطة الفلسطينية على حد سواء. وتتمثل إحدى حقائق الوضع الراهن في أن المشاكل في العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية ليست، في الوقت الحاضر على الأقل، الإنشغال الرئيسي في المنطقة التي تشهد أزمات سياسية وعسكرية وإنسانية متعددة.

١٠. وأهم ما يعيق عملية السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الوقت الراهن هي عوائق على صعيد السياسات المركزية. ومنذ إعلان نتائج انتخابات الكنيست التي أجرتها إسرائيل في ١٧ آذار/ مارس ٢٠١٤، لم يجرِ أي حوار بين قادة ما ينبغي أن يكون دولتين متجاورتين ولكن منفصلتين تتمتعان بالسيادة والديموقراطية. أضف إلى أنه رغم الجهود المتجددة التي يبذلها رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله، فإن تذليل مشكلة الانقسام الفلسطيني لم يتحقق. وتعتمد مداخيل عشرات الآلاف من الموظفين المدنيين في غزة اعتماداً مباشراً على طريقة إجراء المصالحة.

١١. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، فاقم الوضع المأساوي السائد في غزة من مؤشرات كساد الاقتصاد والعمالة. بيد أنّ العبء خفّ بعض الشيء بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية. فقد زاد عدد تراخيص العمل في إسرائيل وأعيد النظر في الحدود المفروضة على سن العمل وغير ذلك من الشروط، من قبيل اشتراط أن يكون الشاب متزوجاً ولديه أطفال. وتتزايد فرص العمل غير النظامي المتاحة للفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات، وإن كان هذا العمل في معظم الأحيان هشاً ومتدني الأجر واستغلالياً. وشهدت حركة تنقل الأشخاص والسلع من غزة وإليها انفراجاً محدوداً للغاية. وباتت التراخيص الصادرة لأغراض تجارية تُمنَح وتُستخدَم أكثر فأكثر، كما أصبح يدخل إلى غزة مزيد من مواد البناء. ورغم النظر في إجراءات السماح لبضع مئات من الفلسطينيين من غزة بالعمل لدى أصحاب عملهم السابقين في إسرائيل، فإن هذه الإجراءات لم تُفضِ بعدُ إلى إصدار التراخيص اللازمة لذلك. فتدابير التخفيف تبعث على الارتياح وبإمكانها أن تَعد بالمزيد، ولكنّ القرارات لا تغيّر الحقيقة الأساسية المتمثلة في الاحتلال.

١٢. وقد تشهد الجبهة السياسية فعلاً فترة تتسم بقلة أو انعدام التفاوض والتحرك، وفي الوقت ذاته يمكن أن تخضع تدابير تيسير وضع الاقتصاد والعمالة لقرارات على أساس كل حالة على حدة. فقد شهدت المدينة الفلسطينية العصرية روابي، الواقعة شمال رام الله، حل مشكلتيْ إمكانية الوصول إليها وإمدادها بالمياه، وإن تعذرّ على البعثة الحصول من الطرفين على تفاصيل الترتيبات المبرمة. ويجري الاضطلاع في القطاع الخاص الفلسطيني بعدد قليل من المشاريع. ورغم أن الانفراج المطلوب بإلحاح من حيث العمل والدخل، أمر مرحّب به، فإن هذه القرارات ينبغي ألاّ تصبح بديلاً للمفاوضات السياسية.

١٣. ومع ضيق آفاق إحراز أيّ تقدم، قد يكون من الطبيعي التفكير بأن الوضع في أسوأ الأحوال سيبقى على ما هو عليه، وأن عملية السلام يمكن أن تنطلق من جديد، في الوقت المناسب. وترد باستمرار في التقارير السنوية الأخيرة إشارة إلى استحالة وجود وضع راهن حقيقي في ظروف توسع المستوطنات والقيود الاقتصادية والتبعية. وكان الهدف من خارطة الطريق المرسومة في أوسلو قبل ٢٢ عاماً ضمان الحيز المكاني وإنشاء البنى التحتية اللازمة لتأسيس دولة فلسطينية. وكان من المفترض أن تستغرق هذه العملية قرابة خمس سنوات. وشهدت السنوات القليلة الماضية فشل المفاوضات، وعدم تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة لصالح السكان الفلسطينيين، وتكثيف توسع المستوطنات.

١٤. ووجود المستوطنات ملموس في جميع أنحاء الضفة الغربية. وفي الطريق من رام الله إلى نابلس، تبدو ظاهرة للعيان على التلال حيث تمتد منها لتغطي مساحة كبيرة من الأرض المحيطة بها. وتكثر المداخل والطرقات المستقلة ونقاط التفتيش، وعلى جانبي الطريق هناك تعايش صعب بين المستوطنين والفلسطينيين. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، لن يلبث أن يصبح من العسير أن نرى كيف يمكن بناء دولة فلسطينية قابلة للاستمرار ضمن حدود عام ١٩٦٧.

١٥. ومن وجهة نظر البعثة، لعل أكبر خسارة خلفتها الأحداث الأخيرة، بما فيها حرب غزة، هي توقع إمكانية التوصل إلى حلول متفاوض عليها في أيّ وقت قريب. غير أن عدداً من الاتجاهات ما انفك يحوّل الحقائق الميدانية. وحتى في حالة توقع سيناريو إيجابي نسبياً (أي شبه خالٍ من النزاع المسلح)، ستشهد الفترة المقبلة استمرار توسع المستوطنات واشتداد التوترات وزيادة فصل القرى والبلدات. وسيظهر قريباً جيل كامل من الشباب الذي ترعرع في غزة بعيداً عن أيّ تفاعل مع جيرانه الإسرائيليين، أو في هذا الصدد، مع الفلسطينيين الآخرين في الضفة الغربية.

زيادة البحث عن مصدر عيش في الاقتصاد الإسرائيلي

١٦. تولى الأولوية، من الجانب الفلسطيني، بحكم الضرورة لمسألة حصول العمال على مزيد من تراخيص العمل وعلى فرص أفضل للوصول إلى إسرائيل وسوق العمل الخاضع لسيطرتها. ويعمل ما يزيد على ٥٢ ٠٠٠ فلسطيني في إسرائيل بشكل قانوني، بالإضافة إلى ٢٦ ٠٠٠ عامل فلسطيني في المستوطنات حسب التقديرات. ويناهز مجموع عدد الفلسطينيين الذين يعملون حالياً في الاقتصاد الإسرائيلي ١٠٧ ٠٠٠ شخص، وهذا يعني أن ثلثهم لا يملك التراخيص اللازمة. فارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية يدفع الأشخاص إلى البحث عن عمل حيثما وُجد، وفي ظروف يعمّها الشك والاستغلال غالباً جداً. وفي غياب تطبيق عمليات تبادل اليد العاملة، قد يضطر العمال إلى الاعتماد على سماسرة عديمي الضمير. ومن الصعب، في حالات وقوع حوادث أو منازعات متعلقة بالعمل، الحصول على سبل انتصاف حتى في ظروف العمل النظامي، فما بالك في ظروف لم تمنح فيها تراخيص العمل.

١٧. وأصبحت المبادرات الرامية إلى النهوض بالقطاع الخاص الفلسطيني أكثر تردداً. وتوقعات استثمارات واسعة النطاق من جانب الجالية الفلسطينية في الخارج، لا ترقى إلى المستوى المنشود. بالإضافة إلى مشروع روابي، لا تزال مشاريع التنمية واسعة النطاق في أريحا قيد التنفيذ، شأنها شأن مشروع سكني في محافظة القدس والمجمّعات الصناعية في جنين وبيت لحم. والتقدم في هذه المشاريع بطيء بسبب القيود الاقتصادية والبيروقراطية على السواء. وفيما عدا هذه المبادرات، فإن قصص النجاح قليلة ومتباعدة. ولا يشكّل تصدير الأثاث إلى الكويت أو مشاركة الصناعة الغذائية الفلسطينية في معرض جدة حجارة أساس كافية لتحقيق النمو. ويظل الاقتصاد الفلسطيني أكثر اعتماداً على إسرائيل من أيّ وقت مضى، وليست طرق التصدير الشائكة نحو الأسواق الدولية بديلاً حقيقياً.

ظلال من الشك تخيّم على مستقبل غزة

١٨. لم يرتفع قطّ عدد القتلى الفلسطينيين، منذ عام ١٩٦٧، مثلما ارتفع خلال حرب الواحد والخمسين يوماً في غزة في عام ٢٠١٤. فقد بلغت الخسائر البشرية من الجانب الفلسطيني ٢ ٢٢٠ قتيلاً، بمن فيهم ١ ٤٩٢ مدنياً. أمّا من الجانب الإسرائيلي، فقد أودت الحرب بحياة ٦٧ جندياً وأربعة مدنيين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥أ). وما أن انتهى التدمير حتى وعد المؤتمر الدولي حول فلسطين، المعقود في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، بتخصيص ٥,٤ مليارات من الدولارات الأمريكية لإعادة إعمار غزة. ولم يُفرج بعدُ عن معظم الأموال التي تعهّد بها المانحون في المؤتمر المذكور. وأشارت إسرائيل إلى أنها ستسهّل إعادة الإعمار في إطار آلية إعادة إعمار غزة. وفي الوقت الراهن، لم تحظَ السلطة الفلسطينية بالسيطرة الفعلية على المعابر في غزة. ولا يناهز حجم الواردات من مواد البناء، رغم زيادته، المستويات المطلوبة بأي حال من الأحوال.

١٩. وتراجعت العمالة في غزة في عام ٢٠١٤ بحوالي ١٩ ٠٠٠ وظيفة، معظمها كنتيجة مباشرة للحرب، في حين ارتفعت البطالة بحدة. وأصبح الفقر متوطِّناً، وظلت غزة تعتمد على العالم الخارجي في غذائها وغيره من أشكال المعونة. وأيّاً كان الانتعاش الذي قد تشهده غزة في الأمدَيْن القريب والمتوسط، فإن من اللازم النظر إليه على خلفية الخراب الناجم عن الحرب. وعند قيام البعثة بالزيارة، كانت المفاوضات قد بدأت بشأن معالجة الانقسام الفلسطيني من خلال إدماج موظفين حكوميين عينتهم السلطة الفلسطينية، وهم اليوم متعطلون، مع موظفين معيَّنين من السلطات الفعلية. وفي أعقاب إنشاء حكومة الوفاق الوطني، يُعتبر هذا الإدماج إحدى الأولويات العليا، لا سيما بالنسبة لوزير العمل الفلسطيني الذي يوجد مكتبه في غزة.

٢٠. وبالإضافة إلى مخلَّفات الحرب وتباطؤ إعادة الإعمار، يستمر الحصار والتشكيك في المصالحة الفلسطينية. ولا تزال السلطات الفعلية تسيطر على غزة ولكنها لا تحكمها فعلياً. وما يؤكد الغموض الذي يعتري هذا الوضع عدم تمكّن وزير العمل، منذ إنشاء حكومة الوفاق الوطني، من السفر إلى الضفة الغربية سوى مرة واحدة، وكان ذلك قبل اجتماعه بالبعثة في غزة بأسبوع. وبعد ذلك، زار رئيس الوزراء غزة لإعطاء دفعة

لعملية إدماج الموظفين الحكوميين وللتدابير الأخرى الرامية إلى معالجة الانقسام الفلسطيني، لكن لم يتحقق أي تقدم من جانب الأطراف المعنية.

التوترات في الضفة الغربية

٢١. تتجه الضفة الغربية في الوقت نفسه نحو انخفاض حاد في نشاطها الاقتصادي. فقد كانت إسرائيل، وقت إيفاد البعثة، مستمرة في الامتناع عن تسليم إيرادات التخليص الجمركي التي كانت قد جمّدتها منذ إعلان السلطة الفلسطينية أنها ستنضم إلى نظام روما الأساسي الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية. وأدى إعلان إسرائيل لاحقاً عن الإفراج عن الإيرادات، أو بالأحرى عن جزء منها، إلى إثارة مزيد من الجدل. وفي كل مرة تمتنع فيها إسرائيل عن تسليم هذه الإيرادات أو تتأخر في تسليمها، يكون الأثر مباشراً في دفع رواتب الموظفين الحكوميين الفلسطينيين. ومع مرور الوقت، دفعت إيرادات التخليص الجمركي على نحو متقلب، وستبقى ظلال الشك التي تحيط بهذه المدفوعات، ذات تأثير كبير على الساحة الاقتصادية والسياسية على السواء.

٢٢. وتتغذى التوترات والعنف على السواء بالمطالبات الحصرية المتبادلة بالأرض والمياه وغير ذلك من ضرورات الحياة المنتجة. وهناك استياء يعزى إلى عملية طويلة ما فتئ الفلسطينيون خلالها، رغم جميع المفاوضات التي جرت، يواجهون باستمرار تناقص الحيز الجغرافي اللازم للنشاط الاقتصادي. واتساع نطاق سيطرة المستوطنين على الموارد الطبيعية لا يمكن أن يتوافق مع تنمية اقتصاد فلسطيني مستدام.

٢٣. ومنذ عقد اتفاقات أوسلو حتى الآن، تضاعف عدد المستوطنين الإسرائيليين أربع مرات في الضفة الغربية. فبالإضافة إلى تسريع عمليات البناء، أصبح وجود المستوطنين أكثر ترسّخاً لأسباب منها، على سبيل المثال، الترخيص بصفة رجعية لما يسمى البؤر الاستيطانية. وبات عدد المستوطنين في ما اطلق عليه اسم المنطقة جيم في الضفة الغربية، يفوق عدد الفلسطينيين في هذه المنطقة التي يُفترض أن تكون العمود الفقري لاقتصاد دولة فلسطينية. وهناك احتمال بأن تؤدي القيود الحالية على حركة المنتجات ونقلها إلى السوق، إلى تضاؤل الزراعة الفلسطينية إلى درجة تجعلها غير قادرة على البقاء، كما شهدت البعثة ذلك في القرى الواقعة في المنطقة الشمالية لوادي الأردن. وفي المقابل، يجري البحث عن فرص العمل وتوليد الدخل في الاقتصاد الإسرائيلي. ولبضع سنوات خلت، كان هناك آمال في أن توفِّر المنطقة جيم الأساس لنمو الاقتصاد الفلسطيني، لكن هذه الآمال ما زالت أضغاث أحلام. ويعود ذلك لأسباب ليس أقلها إتاحة جزء يسير جداً فحسب من هذه المنطقة للتنمية الفلسطينية.

٢٤. وشهدت القدس الشرقية أحداثاً عنيفةً، حيث يعزى معظم التوترات إلى انعدام الفرص الاقتصادية وفرص العمل. وترتفع معدلات فقر الأسر الفلسطينية ارتفاعاً حاداً يقدّر بحوالي ٧٠ في المائة. ولا يملك ثلث المنازل الفلسطينية تراخيص البناء اللازمة، وهو ما يعرّض ساكنيها للتشرد. ويتجلى تجزؤ القدس الشرقية في حقيقة أن عدداً كبيراً من الفلسطينيين أصبحوا مفصولين جغرافياً عن وسط المدينة ومضطرين إلى شق طريقهم عبر نظام من نقاط التفتيش والبوابات سعياً للحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات. ومن المحتمل أن تفضي قرارات التقسيم إلى مناطق وتوسيع المستوطنات إلى قطْع جميع الأوصال المباشرة بين القدس الشرقية والضفة الغربية.

خيارات المستقبل

٢٥. لأربع سنوات خلت، اعتبرت المؤسسات المالية الدولية أن إطار بناء دولة فلسطينية قابلة للبقاء قد أنجز. وما برحت المؤسسات الفلسطينية المستحدثة تعزَّز باستمرار، وقد وضع العديد من الاستراتيجيات والبرامج الهامة. ويتعلق الكثير من هذه التوجهات السياسية بصفة مباشرة بحياة العمال الفلسطينيين وسبل عيشهم. ومن الإنجازات الجديرة بالملاحظة في مجال بناء المؤسسات، إنشاء الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية - البنك المركزي المقبل - إلى جانب توسيع نطاق الإطار التشريعي، بما فيه قانون العمل. وأُنفق قدرٌ لا يستهان به من الدعم المقدم من المانحين. بيد أنه في غياب احتمال الوصول إلى حل شامل، من الممكن أن تُحبَط عملية بناء الدولة وتُضطر المؤسسات إلى البحث عن سبل بديلة من أجل بقائها. وفي جميع الأحوال، سيستمر بناء المؤسسات على الصعيد المحلي لتقديم المزيد من الخدمات إلى الفلسطينيين حتى تحت وطأة استمرار الاحتلال والتبعية.

٢٦. ويتطلع الفلسطينيون، وهم في وضع خالٍ من أيّ مفاوضات مجدية، إلى المجتمع الدولي بحثاً عن الدعم السياسي والاقتصادي على حد سواء. ويقدّم بعض الجيران، لا سيما دول الخليج، دعماً لتعزيز النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل. أما الدعم السياسي فهو متوقع من أوروبا بوجه خاص، بما في ذلك الرأي العام

والبرلمانات، ومن منظومة الأمم المتحدة بطبيعة الحال. ومنذ اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين كدولة غير عضو تتمتع بصفة مراقب، ركّز الفلسطينيون بصورة خاصة على الانضمام إلى نظام المعاهدات الدولية، والهيئات والإجراءات التي أنشأتها.

٢٧. ويتوقف إحراز أيّ تقدم، كما يتضح من تباطؤ وتيرة إعادة إعمار غزة، على العديد من العوامل، بما فيها التطورات السياسية التي تحدث سواءً في إسرائيل أو بين طرفي الانقسام الفلسطيني. ويصبح الوضع أكثر تعقيداً عندما تضاف إلى هذه المعادلة أفضليات ومصالح مختلف أطراف المجتمع الدولي. وليس ثمة ما يشرح الصدر للحين إلاّ الاعتقاد بأن ما بعد العسر يسراً. وفي غضون ذلك، سيتواصل الجدل حول عواقب مختلف السيناريوهات - وأحدها يقوم على استئناف مفاوضات السلام، فيما يقوم الآخر على المزيد من الإجراءات الأحادية وثقة أقل بحكمة وقابلية تطبيق حل قائم على وجود دولتين.

٢٨. وسلّم روبرت سيري في توصياته الختامية إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة بأنّ الطرفين قد لا يكونان على استعداد في هذا الوقت لبدء مفاوضات جديدة، وبأنه لا ينبغي حثّهما على العودة سريعاً إلى مائدة المفاوضات. ويرى أنّ بإمكان المجتمع الدولي، في الوضع الراهن، أن يحدّد إطاراً للمفاوضات ويقترح سبيلاً مستقبلياً لإجرائها. وهذا، في رأيه، السبيل الممكن الوحيد للحفاظ على الهدف المتمثل في حل قائم على وجود دولتين. وهذه هي الخيارات التي تتوقف عليها بصفة مباشرة آفاق العمالة وتوليد الدخل بالنسبة للفلسطينيين، رجالاً ونساءً، عمالاً وأصحابَ مشاريع سواءً بسواء، والتي ترتبط بها ارتباطاً مباشراً ضوابط حياتهم اليومية.

٢ - تراجع الاقتصاد وسوق العمل نتيجة العنف والاحتلال

٢٩. على خلفية عملية السلام الراكدة والتوترات المحتدّة في الضفة الغربية والخراب الناتج عن حرب الواحد والخمسين يوماً على غزة، شهد الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ أول تراجع له سنةً فسنةً منذ عام ٢٠٠٦. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، محسوباً بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤، بنسبة ٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، ويدخل في هذه النسبة تراجعٌ بنسبة ١٥,٢ في المائة في غزة ونموٌ بنسبة ٥,١ في المائة في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٥أ). وانعكس الانكماش أيضاً في تراجع بنسبة ٣,٣ في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي لم تتغير قيمته البالغة ١ ٧٣٥ دولاراً أمريكياً منذ ١٥ عاماً، أي قبل اندلاع الانتفاضة الثانية. وفي غزة، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منخفضاً بحوالي ٣٠ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٩ (انظر الشكل ٢-١). وفي المقابل، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، الذي كانت قيمته تقدّر بحوالي ١٣ مرة قيمة نظيره الفلسطيني في عام ٢٠١٤، بما يزيد على ٢٥ في المائة منذ عام ١٩٩٩ (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤أ).

الشكل ٢-١: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤، الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤

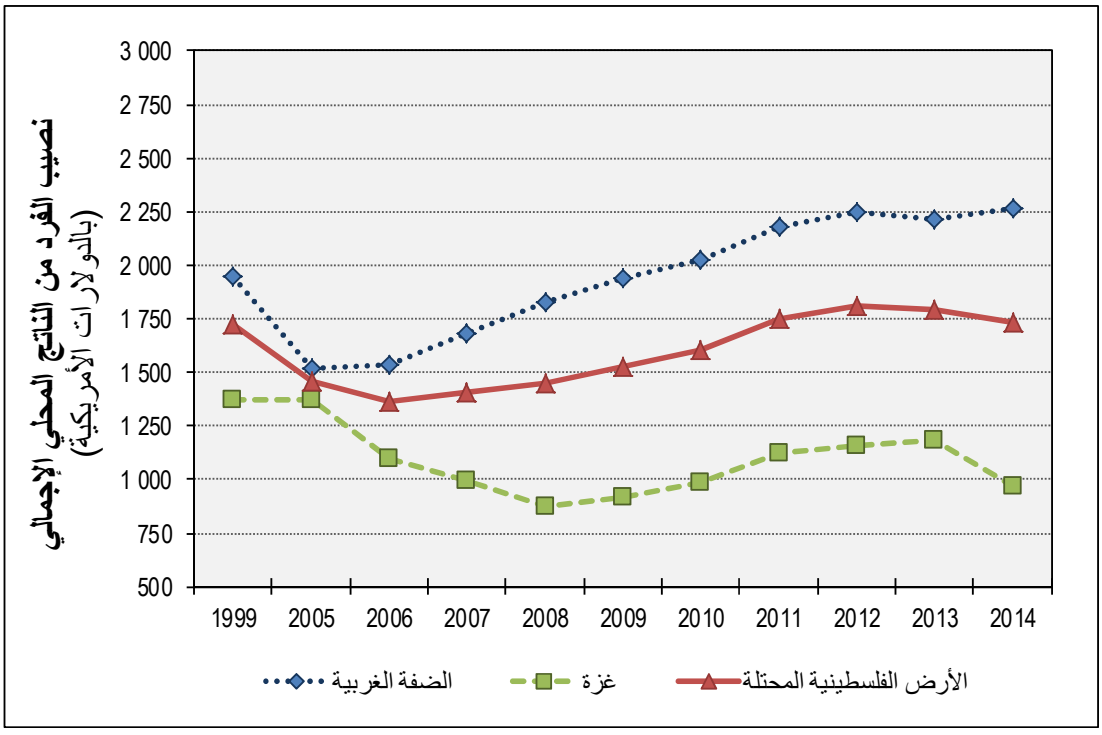

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (٢٠١٥أ).

٣٠. وبدأ النمو المرتفع نسبياً، وإن كان هشاً، الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بين ٢٠٠٩ و٢٠١١، يتراجع منذ عام ٢٠١٢ بعدما أسفر انخفاض حاد في المعونة المقدمة من المانحين عن حدوث أزمة مالية طويلة في الضفة الغربية. واستلزمت حالات توقف تدفق إيرادات التخليص الجمركي من إسرائيل وتقييد توليد الدخل المحلي، إلى حد كبير بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة التنقل والعبور، اتخاذ تدابير مالية تضييقية استتبعت انخفاضاً كبيراً في الاستهلاك العام والخاص (البنك الدولي، ٢٠١٤). وفي عام ٢٠١٤، عززت السلطة الفلسطينية جهودها المحلية في مجال جباية الضرائب وإدارتها، كما أن حجم إيرادات التخليص الجمركي كان مرتفعاً في النصف الأول من العام نفسه (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤ب). ومع ذلك، أدى ارتفاع مستوى صافي الإقراض واستمرار انخفاض الدعم المقدم من المانحين إلى زيادة تراكم المتأخرات. وفي ظل هذه الظروف المثقلة بالقيود، لم تجد السلطة الفلسطينية مناصاً من أن تدفع الرواتب والعلاوات على نحو جزئي محاولةً احتواء مجموع الأجور المترتبة عليها، ولم يكن بمقدورها حفز الإنفاق الإنمائي المولِّد للنمو وفرص العمل. علاوةً على ذلك، تسبب توقف عملية السلام التي كانت الولايات المتحدة وسيطاً فيها، في اندلاع

اضطرابات في الضفة الغربية اقترنت بتسجيل أعلى معدلات أعمال العنف في الخليل والقدس الشرقية. وأدى هذا إلى زيادة كبح النشاط الاقتصادي.

٣١. وفيما يتعلق بغزة، اتخذت مصر في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ تدابير لوقف تجارة الأنفاق التي كانت، رغم أنها غير مشروعة، المحرك الأساسي للاقتصاد في القطاع الساحلي الخاضع للحصار. وجرى ذلك عن طريق إغراق شبكة الأنفاق الممتدة تحت الحدود في رفح وسد منافذها. والنتيجة أن النشاط الاقتصادي، لا سيما البناء، الذي كان يعتمد على الواردات عبر الأنفاق، كان قد توقف قبل إطلاق الحملة العسكرية الإسرائيلية المسماة "عملية الجرف الصامد" في تموز/ يوليه - آب/ أغسطس. واقترن ارتفاع مستوى العنف في الفصل الثالث من عام ٢٠١٤ بانخفاض كبير في النشاط الاقتصادي الإجمالي وزيادة في معدل البطالة، الذي بلغ ٢٩ في المائة. وبالفعل، يبين الشكل ٢-٢ وجود علاقة عكسية واضحة بين الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ومعدل البطالة على مدار السنة.

الشكل ٢-٢: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفصلي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤) ومعدل البطالة، ٢٠١٤

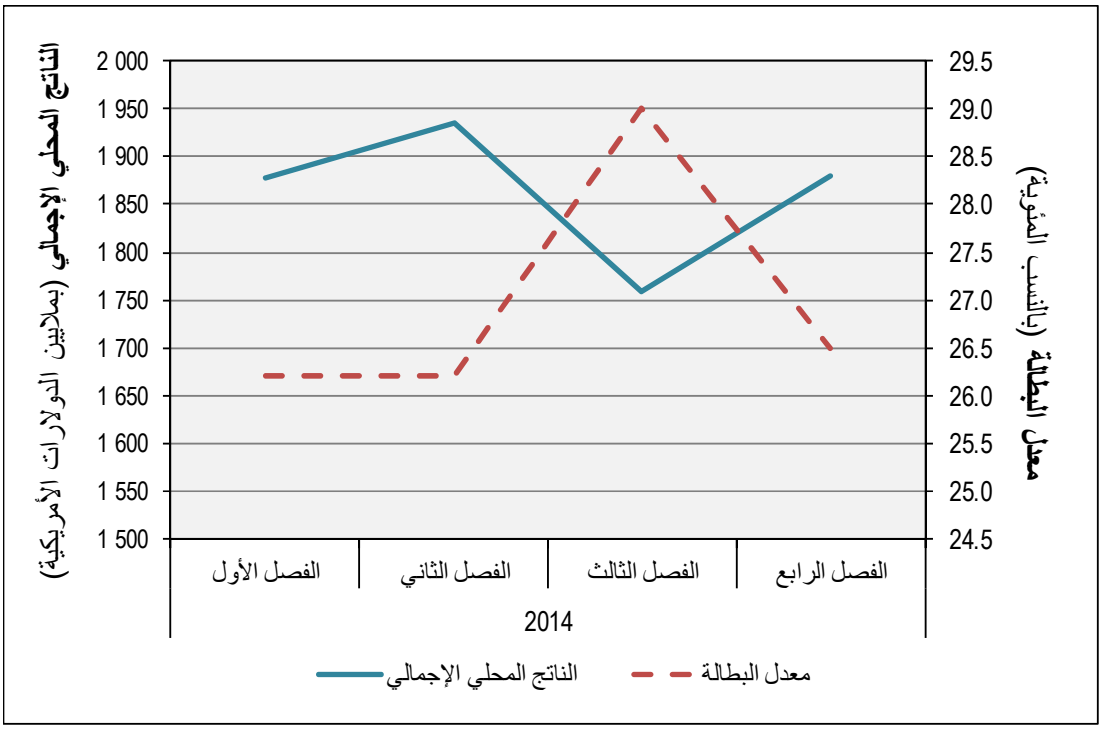

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (٢٠١٥أ) ومسح القوى العاملة (٢٠١٥ب).

٣٢. وأدى وقف الأعمال العدائية إلى انتعاش طفيف في النشاط الاقتصادي في الفصل الرابع من عام ٢٠١٤، غير أن معدله كان أبطأ من مستوى التوقعات لأن آلية إعادة إعمار غزة استغرقت وقتاً طويلاً لبدء أعمالها. فهي لم تستلم في بداية عام ٢٠١٥ سوى حصة صغيرة من مبلغ ٥,٤ مليار دولار أمريكي الذي تعهد به مؤتمر القاهرة المعقود في تشرين الأول/ أكتوبر لإعادة إعمار غزة. وكان من المنتظر أن يتعافى نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام ٢٠١٥ على خلفية إعادة إعمار غزة المتوقعة، ولكن عند صياغة هذا التقرير، كانت الجهود الرامية لإعادة الإعمار لا تزال محدودة جداً. وفي موازاة ذلك، كان احتفاظ إسرائيل بإيرادات التخليص الجمركي طيلة الفصل الأول من عام ٢٠١٥ يقف حاجزاً منيعاً أمام آفاق النمو في الضفة الغربية، وأدى ذلك إلى تخفيض مستوى توقعات النمو الذي حدّدته مؤسسات وطنية ومراقبون دوليون. وستشهد ميزانية الطوارئ المقترحة لعام ٢٠١٥ اقتطاعات إضافية من رواتب الموظفين الحكوميين، وستثير أيضاً تساؤلات بشأن الاستدامة طويلة الأجل للمؤسسات التي تعكف السلطة الفلسطينية على تأسيسها في سياق برنامج بناء دولتها. كما أن استمرار قتامة الآفاق الاقتصادية سيرخي بعبئه على سوق العمل.

تطورات سوق العمل

٣٣. نمت القوة العاملة الفلسطينية في عام ٢٠١٤ بنسبة ٨,٦ في المائة لتبلغ ما يزيد على ١,٢٥ مليون عامل. وبلغ المعدل الموازي للمشاركة في القوة العاملة ٤٥,٨ في المائة، وهو معدل لا يزال منخفضاً مع أنه فاق المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠١٣ بمقدار ٢,٢ نقطة مئوية (انظر الجدول ٢-١). ورغم ارتفاع معدل مشاركة النساء في القوة العاملة من ١٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١٩,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، فإنه يظل منخفضاً للغاية بحسب المعايير العالمية والإقليمية، وكذلك بالمقارنة مع معدل مشاركة الرجال (٧١,٥ في المائة)، وهو ما يُبقي المعدل الإجمالي دون المستوى المطلوب. وتزيد القيود الإسرائيلية التي تعيق حركة التنقل وتكرّس ضعف الطلب على اليد العاملة في الاقتصاد المنظم، من تفاقم الحواجز الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تعترض مشاركة النساء في سوق العمل، مما يسفر عن خسارة كبيرة في الإمكانات الاقتصادية، لا سيما بالنظر إلى المستويات التعليمية العالية التي بلغتها النساء الفلسطينيات.

الجدول ٢-١: مؤشرات سوق العمل، الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤

	٢٠١٣	٢٠١٤				٢٠١٤	٢٠١٤/ ٢٠١٣
	المتوسط السنوي	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	المتوسط السنوي	النسبة المئوية للتغيير
السكان في سن ١٥ عاماً فما فوق (بالآلاف)	2 650	2 708	2 728	2 754	2 777	2 741.8	3.5
القوى العاملة (بالآلاف)	1 156	1 254	1 254	1 239	1 273	1 255.0	8.6
العمالة (بالآلاف)	885	926	926	880	936	917.0	3.6
الضفة الغربية	517	554	561	547	569	557.8	7.8
غزة	267	261	249	225	259	248.5	-6.8
إسرائيل والمستوطنات	99	110	109	104	105	107.0	7.8
البطالة (بالآلاف)	270	328	329	359	337	338.3	25.2
معدل المشاركة في القوى العاملة (بالنسب المئوية)	43.6	46.3	46.0	45.0	45.8	45.8	4.9
الذكور	*69.3*	*71.9*	*71.8*	*70.8*	*71.6*	*71.5*	*3.2*
الإناث	*17.3*	*20.1*	*19.7*	*18.5*	*19.4*	*19.4*	*12.4*
معدل البطالة (بالنسب المئوية)	23.4	26.2	26.2	29.0	26.5	27.0	15.5
الذكور	*20.6*	*23.3*	*22.6*	*25.8*	*23.8*	*23.9*	*16.2*
الإناث	*35.1*	*36.5*	*39.4*	*41.5*	*36.5*	*38.5*	*9.8*
الضفة الغربية	18.6	18.2	16.0	19.2	17.4	17.7	-4.8
الذكور	*16.8*	*15.9*	*13.2*	*16.7*	*15.2*	*15.3*	*-9.2*
الإناث	*26.0*	*27.1*	*26.9*	*29.6*	*26.0*	*27.4*	*5.5*
غزة	32.5	40.8	44.5	47.4	42.8	43.9	35.1
الذكور	*27.7*	*37.4*	*40.1*	*43.5*	*39.6*	*40.2*	*45.1*
الإناث	*53.0*	*52.4*	*59.3*	*61.5*	*54.3*	*56.9*	*7.3*

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (٢٠١٥ب).

٣٤. ورغم الزيادة الهائلة في القوى العاملة، فإن مجموع العمالة سجل ارتفاعاً متواضعاً بنسبة ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٤، بإضافة حوالي ٤٠ ٠٠٠ موظف في الضفة الغربية، ولكن طرح حوالي ١٩ ٠٠٠ موظف في غزة. وبلغ معدل العمالة الناتج عن ذلك والمحسوب بمجموع العمالة كنسبة مئوية للسكان في سن ١٥ عاماً فما فوق، ٣٣,٧ في المائة في الفصل الرابع من عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل زيادة حدية على نسبة ٣٣,٣ في المائة

المسجلة قبل سنة من ذلك الوقت. وبلغ معدل عمالة الرجال ٥٤,٦ في المائة، بالمقارنة مع مجرد ١٢,٣ في المائة للنساء.

٣٥. ومن حيث تشكيل العمالة، لا تزال الصدارة لقطاع الخدمات الذي يساهم بحوالي نصف مجموع الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب حوالي ٣٢ في المائة من الرجال العاملين و٥٧ في المائة من النساء العاملات (انظر الجدول ٢-٢). وكان قطاعا التجارة والبناء ثاني وثالث أكبر مصدر عمل للرجال، ومن بعدهما قطاع التصنيع وقطاع الزراعة. ومن ناحية أخرى، كان قطاع الزراعة ثاني أكبر مصدر عمل للنساء، إذ استخدَم أكثر من ٢٠ في المائة من النساء العاملات في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، لم يبلغ إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي سوى ٣,٨ في المائة، وهي نسبة أدنى بكثير من حصته في مجموع العمالة، وهذا يدل على أن القطاع يتسم على الخصوص بمستويات إنتاج متدنية لكل شخص مستخدَم. والواقع أنه من ضمن النسبة الزهيدة للنساء اللواتي يشاركن في القوى العاملة، غالباً ما تكون النساء اللواتي ينجحن في العثور على عمل مكلفاتٌ بالعمل في أنشطة متدنية الإنتاجية وغير منظمة.

الجدول ٢-٢: التشكيل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي والعمالة، ٢٠١٤

	الحصة في الناتج المحلي الإجمالي (بالنسب المئوية)	**الحصة في العمالة** (بالنسب المئوية)		
		المجموع	***الذكور***	***الإناث***
الزراعة وصيد الأسماك والحراجة	3.8	10.4	8.2	20.8
التصنيع والتعدين والمحاجر	14.5	12.6	13.2	9.8
البناء	7.2	15.3	18.4	0.7
التجارة والمطاعم والفنادق	18.4	20.2	22.3	10.3
النقل والتخزين والاتصال	7.4	5.4	6.3	1.3
الخدمات وغيرها من الفروع	49	36.2	31.7	57.2
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (٢٠١٥أ) ومسح القوى العاملة (٢٠١٥ب).

٣٦. وواصلت العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية منحاها التصاعدي في عام ٢٠١٤، مسجِّلةً ارتفاعاً بنسبة ٧,٨ في المائة لتبلغ حوالي ١٠٧ ٠٠٠ عامل. وتظل هذه العمالة محكومة بنظام حصص وتراخيص معقد وغامض بالنسبة لفلسطينيي الضفة الغربية الحاصلين على تصريح أمني والحاملين بطاقة هوية مغناطيسية. وقد أغلق سوق العمل الإسرائيلي في وجه فلسطينيي غزة منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦. واتخذ المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي تدابير لتيسير وصول الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي بسبل منها رفع عدد تراخيص المكوث في إسرائيل ليلاً من ١٠ ٠٠٠ إلى ١٤ ٠٠٠ ترخيص، وكذلك خفض الحد الأدنى لسن العمل من ٢٤ عاماً إلى ٢٢ عاماً، وإلغاء الشرط الذي يقتضي من مقدمي الطلبات أن يكون لديهم أطفال (رغم أن شرط زواجهم ظل قائماً). ويمكن أن يستشف من هذا التدبير الأخير أن العمالة في إسرائيل يمكن أن تصبح الآن خياراً لشريحة من الأفواج الكبيرة من الشباب الفلسطيني العاطل عن العمل؛ ومع ذلك، أبلغ ممثلون من القطاع الخاص الإسرائيلي البعثة بأن تخفيف هذا المعيار لن يؤثر تأثيراً هاماً ما لم يقترن برفع حصة العمال الفلسطينيين، لأن الحصة المطبَّقة حالياً كادت تُستوفى. وبحلول آذار/ مارس ٢٠١٥، حصل على ترخيص للعمل في إسرائيل ٥٢ ٢٩٧ فلسطينياً من أصل مجموع الحصص البالغ ٥٣ ٨٥٠، بالإضافة إلى إصدار ٢٥ ٩٥٧ ترخيصاً للعمل في المستوطنات (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٥). وهذا يعني أن حوالي ٣٠ ٠٠٠ عاملٍ لا يزالون يخاطرون كثيراً للبحث عن عمل في سوق العمل الإسرائيلي سواءً دون تراخيص أو بتراخيص صادرة لأغراض غير العمل، معرّضين أنفسهم للممارسات الاستغلالية والتعسفية.

٣٧. ويستخدم قطاع البناء حوالي ٦٠ في المائة من العمال الفلسطينيين في إسرائيل، يليه قطاع التصنيع (١١ في المائة)، ثم قطاع الزراعة (٩ في المائة)، فقطاع التجارة (٩ في المائة) (رابطة الصناعيين في إسرائيل، ٢٠١٥). وأصدر في عام ٢٠١٤ خمسة آلاف ترخيص إضافي للعمل في قطاع البناء (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٥)، لأن استمرار نقص السكن في إسرائيل أدى إلى استمرار الطلب على عمال البناء. وبالتالي، احتفظ قطاع البناء بحصته في مجموع العمالة الفلسطينية رغم تراجع حصة

القطاع في الاقتصاد الفلسطيني من ١١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ إلى ٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٤ بسبب انكماش نشاط البناء في غزة بعد إقفال تجارة الأنفاق واندلاع حرب تموز/ يوليه - آب/ أغسطس.

٣٨. وارتفع مجموع عدد الفلسطينيين العاطلين عن العمل في عام ٢٠١٤ بنسبة تزيد على ٢٥ في المائة ليبلغ ٣٣٨ ٣٠٠ شخص، وقد بلغ ذروته في الفصل الثالث من العام، في فترة احتدام الأعمال العدائية (انظر الجدول ٢-١، أعلاه). وتجسد ذلك في بلوغ معدل البطالة نسبة ٢٧ في المائة، منها ٢٣,٩ في المائة للرجال و٣٨,٥ في المائة للنساء. أما المعدلات المقابلة في غزة، فقد تجاوزت ضعف المعدلات في الضفة الغربية، إذ شهد الرجال الغزاويون على مدار السنة زيادة في معدل البطالة أكبر بكثير نسبياً من بطالة النساء. ومع ذلك، لا تزال النساء يعانين بشكل منتظم من ارتفاع معدلات البطالة في غزة وفي الضفة الغربية على السواء. وفي غزة بصفة خاصة، فإن أكثر من خمس نساءٍ من أصل كل عشرة نساء ممن شاركن في القوى العاملة وجدن أنفسهن عاطلات عن العمل. وغالباً ما تشغل العاملات منهن وظائف في الصحة والتعليم في القطاع العام، وفيما عدا ذلك فإنهن يعملن في القطاع غير المنظم في مجال رعاية الأطفال والتنظيف، أو في الزراعة كعاملات مساهمات في دخل الأسرة بدون أجر.

٣٩. وتقل أعمار ما يزيد على ٧٠ في المائة من الفلسطينيين عن ٣٠ عاماً، وهم يواجهون تحت وطأة الاحتلال والركود الاقتصادي، صعوبات شديدة في الانتقال من التعليم إلى سوق العمل. ويُظهر الشكل ٢-٣ أن أكثر من ٣٠ في المائة من الشابات من الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً كن خارج القوى العاملة وخارج التعليم. ومن مجموع الشباب الفلسطيني المشارك في القوى العاملة، كان عاطلاً عن العمل في عام ٢٠١٤ ما يناهز ٤٠ في المائة من الشبان و٦٣ في المائة من الشابات. وبالنسبة إلى غزة، ترتفع هذه المعدلات لتبلغ ٦٤,٤ في المائة للشبان و٨٢,٨ في المائة للشابات. وثمة حاجة واضحة وملحة إلى برامج استحداث الوظائف المباشرة والتدريب، من خلال تدابير مثل إنعاش الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، وتنفيذ استثمارات أخرى واسعة النطاق، لاستهداف الشباب بوجه خاص حتى لا يُتركوا لمصير يجرِّدهم من مهاراتهم ويثير نفورهم دون منحهم أيّ فرصةٍ للإسهام في بناء اقتصادهم ومجتمعهم.

الشكل ٢-٣: وضع القوى العاملة من الشباب (الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً)، ٢٠١٤

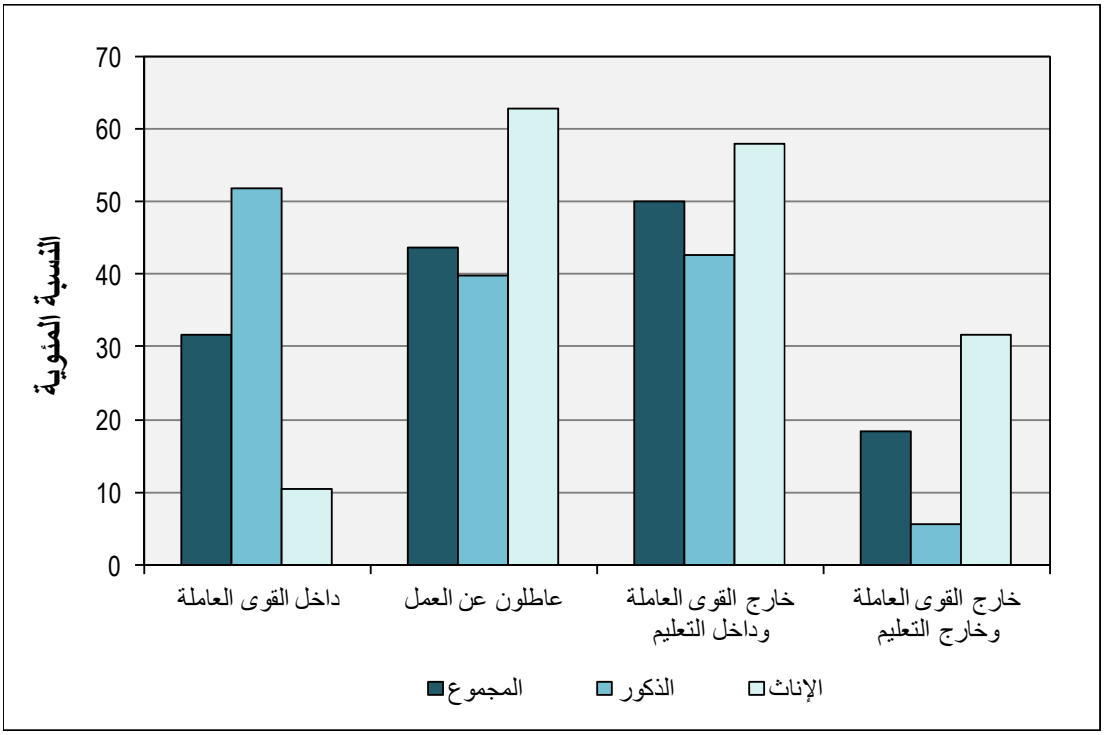

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة (٢٠١٥ب).

الأسعار والأجور

٤٠. ظل معدل التضخم، مقيساً بمؤشر الأسعار الاستهلاكية الفلسطيني، عند مستوى ١,٧٣ في المائة في عام ٢٠١٤، وهو معدل مماثل للمعدل المسجل في عام ٢٠١٣ والبالغ ١,٧٢ في المائة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٥ج). وارتفعت الأسعار بنسبة ٣,٨٤ في المائة في القدس الشرقية، وبنسبة ٢,٨٥ في المائة في غزة (حيث استعيض عن السلع الاستهلاكية المهرَّبة سابقاً عبر الأنفاق المارة تحت الحدود المصرية بمنتجات أعلى سعراً مستوردة من إسرائيل)، كما ارتفعت الأسعار بنسبة ١,٢ في المائة في الضفة الغربية.

٤١. وسُجِّلت أعلى الزيادات في الأسعار عموماً في الفئات الفرعية المتمثلة في السجائر (١٠,٧٢ في المائة)، والفواكه الطازجة (٥,٩٦ في المائة)، والخضار الطازجة (٤,٤٤ في المائة)، إضافةً إلى خدمات الرعاية الطبية في القدس الشرقية (١٠,٥٦ في المائة)، والسكن سواءً في القدس الشرقية (٩,٤١ في المائة) أو في الضفة الغربية (١٠,٠١ في المائة). وتؤثر الزيادات في أسعار المواد الغذائية تأثيراً شديداً في الأسر المعيشية منخفضة الدخل، التي هي أكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي. ففي عام ٢٠١٣، بلغت مستويات انعدام الأمن الغذائي نسبة ٥٧ في المائة في غزة و١٩ في المائة في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وآخرون، ٢٠١٤)، ومن المرجح أن تكون هذه المستويات قد ارتفعت أكثر في عام ٢٠١٤ بسبب الأعمال العدائية والتراجع الاقتصادي. ولا يعزى انتشار انعدام الأمن الغذائي بين الفلسطينيين إلى عدم توفر الغذاء، بل هو نتيجة مباشرة لتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع الأسعار. وكان للبرامج الإنسانية التي تديرها الأمم المتحدة في مجالات الغذاء والزراعة والنقد مقابل العمل، دورٌ حاسمٌ تاريخياً في التخفيف من آثار تصاعد مستويات انعدام الأمن الغذائي، ولكن هذه البرامج تعرضت لضغوط في السنوات الأخيرة بسبب انخفاض التمويل المقدم من المانحين. ومع أن التمويل الكافي لا غنى عنه، فإن من اللازم معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، بما في ذلك الحصار المستمر على غزة والقيود المفروضة على حركة التنقل والعبور في الضفة الغربية، إذا أريد إحراز أيّ تحسن مستدام (المرجع نفسه).

٤٢. ولم تتمكن الأجور الحقيقية المكتسبة في الاقتصاد الفلسطيني من مواكبة مستوى التضخم المعتدل في عام ٢٠١٤. وارتفعت الأجور الحقيقية في القطاع العام بنسبة ٠,٩ في المائة في الضفة الغربية، في حين انخفضت في غزة بنسبة ٣,٨ في المائة (انظر الجدول ٢-٣). وفي القطاع الخاص، سجلت الأجور التي كانت في المتوسط أقل بكثير من الأجور في القطاع العام، ارتفاعاً بنسبة ١,٤ في المائة في الضفة الغربية، وانخفاضاً بنسبة ٧,٥ في المائة في غزة. ومن جهة أخرى، زادت الأجور المكتسبة من العمل في إسرائيل والمستوطنات بنسبة ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٤، وكان محفِّزها ارتفاع نسبة العمال الفلسطينيين في قطاع البناء الإسرائيلي، الذين استفادوا من اتفاق مفاوضة جماعية قطاعية تمخّض عن زيادة الأجور في قطاع البناء فوق الحد الوطني الإسرائيلي الأدنى للأجور. وبلغ متوسط الأجر اليومي الذي يكسبه عمال الضفة الغربية في الاقتصاد الإسرائيلي ١٨٧,٦٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً، أي ٢,٢٥ مرةً متوسط الأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية. ويفسّر هذا التباين في الأجور تفسيراً جليّاً مدى جاذبية العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، ولو كان ذلك في ظروف سلبية للعديد من العمال.

الجدول ٢-٣: متوسط الأجور والأسعار بالقيم الاسمية والقيم الحقيقية، ٢٠١٤

	الضفة الغربية	غزة
متوسط الأجر اليومي (بالشيكل الإسرائيلي الجديد)، ٢٠١٤		
القطاع العام	104.4	81.1
القطاع الخاص	83.3	41.2
إسرائيل والمستوطنات	187.6	-
التغيير في الأجور الحقيقية ٢٠١٤/٢٠١٣ (بالنسب المئوية)		
القطاع العام	0.9	-3.8
القطاع الخاص	1.4	-7.5
إسرائيل والمستوطنات	5.7	-
مؤشر الأسعار الاستهلاكية لعام ٢٠١٤ (بالنسب المئوية)	1.2	2.85

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (٢٠١٥ب) وبيانات مؤشر الأسعار الاستهلاكية (٢٠١٥ج).

٤٣. وفي عام ٢٠١٤، تقاضى ٦٧ في المائة من موظفي القطاع الخاص الفلسطيني أجراً لا يقل عن الحد الفلسطيني الأدنى للأجور[٣]. وعلى العموم، تقاضى ٤٢,١ في المائة من النساء و٣٠,٧ في المائة من الرجال العاملين في هذا القطاع أجراً يقل عن الحد الأدنى للأجور (انظر الشكل ٢-٤). ونظراً على السواء للظروف الاقتصادية ولأوجه قصور المؤسسات، كانت فرص رجال غزة في تقاضي الحد الأدنى للأجور أقل بكثير من فرص نظرائهم في الضفة الغربية. ومن اللازم النظر إلى النسبة المنخفضة من نساء غزة اللاتي يتقاضين أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور بالمقارنة مع الرجال، في سياق الأعداد الزهيدة من النساء العاملات، لا سيما خارج القطاع العام، وبالتالي فإن ذلك ليس مؤشراً على مزايا سوق العمل. وفي الواقع، لم يبلغ متوسط أجور الموظفات في القطاع الخاص في غزة سوى زهاء ٧٠ في المائة من الحد الوطني الأدنى للأجور. ورغم أن رواتب القطاع العام في عام ٢٠١٤ كانت تفوق الحد الأدنى للأجور، فإنها كانت مهددة نتيجة احتفاظ إسرائيل بإيرادات التخليص الجمركي في الفصل الأول من عام ٢٠١٥. ومن شأن تخفيض الرواتب أن يستتبع مزيداً من التراجع في مستويات الاستهلاك، وهو ما سيلقي على الأغلب بمزيد من الأسر المعيشية في دوامة الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

الشكل ٢-٤: نسبة الموظفين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً دون الحد الوطني الأدنى للأجور، ٢٠١٤

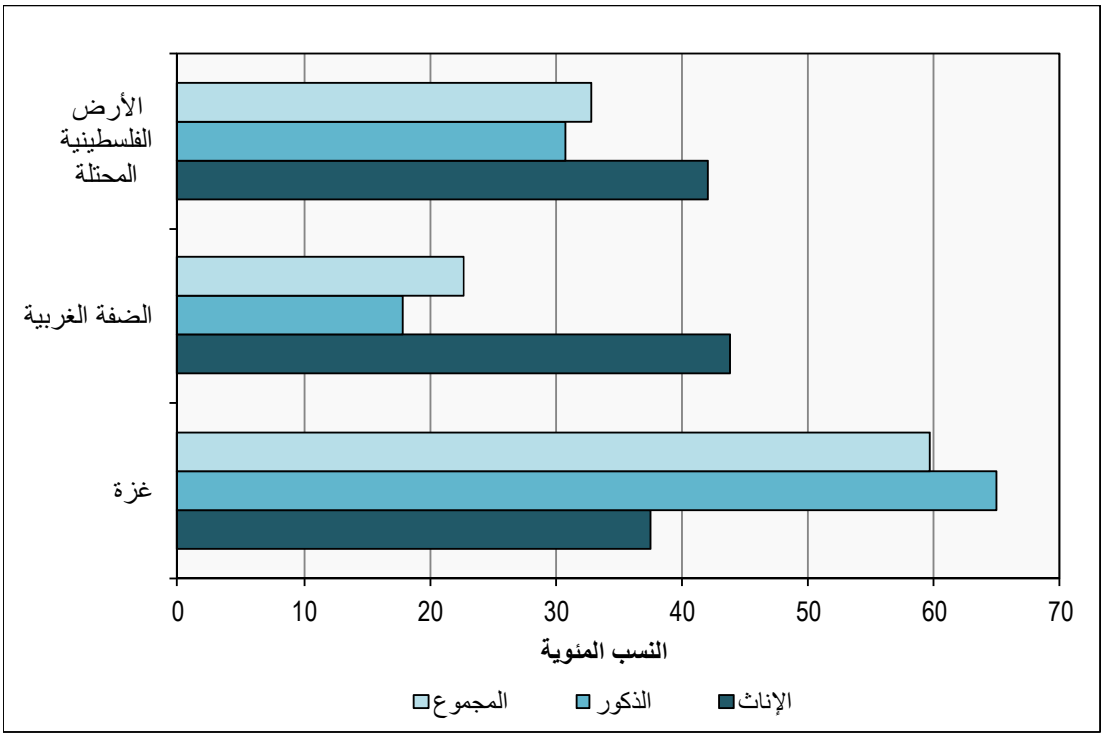

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة (٢٠١٥ب).

التنمية المقيَّدة في الضفة الغربية

٤٤. لطالما طبعت العراقيل المادية أمام حركة التنقل والعبور، حياة الفلسطينيين اليومية في الضفة الغربية، فحالت دون وصول أهالي القرى والبلدات إلى الموارد وحرمتهم من التواصل فيما بينهم وحدّت من فرص التنمية الاقتصادية. وكما ذكرت البعثات السابقة، ينتشر في جميع أنحاء الضفة الغربية العديد من نقاط التفتيش والحواجز الطرقية والسدود الترابية والخنادق والبوابات، بينما يستمر بناء الجدار الفاصل الذي يشكّل العائق الأكبر أمام حركة التنقل، بعد مرور عشر سنوات على الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية القاضي بعدم شرعية جميع أجزاء الجدار التي بُنيت داخل الضفة الغربية، بدلاً من بنائها على طول خط الهدنة لعام ١٩٤٩

[٣] دخل الحد الأدنى للأجر الفلسطيني حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/ يناير٢٠١٣، بمقدار ١٤٥٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في الشهر، و٦٥ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في اليوم، و٨,٥٠ شيكلات إسرائيلية جديدة في الساعة.

("الخط الأخضر")[٤]. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، كان يوجد في الضفة الغربية ٤٩٠ عائقاً أمام حركة التنقل، بما في ذلك ٦٠ نقطة تفتيش، بالإضافة إلى ١١١ هيكل إغلاق في المنطقة H2 في محافظة الخليل (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤أ)[٥]. وفي مواصلة اتجاه تيسير حركة التنقل داخل الضفة الغربية، أُخليت عدة نقاط تفتيش من الموظفين أو اقتُصِر على تشغيلها لبعض الوقت حتى يتسنى تخفيف القيود على حركة التنقل بين المدن والقرى في الضفة الغربية. وتتمثل الاستثناءات الجديرة بالملاحظة لهذا الاتجاه الأخير في أراضي "منطقة التّماس" الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، حيث وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية والموارد المائية يكاد يكون مستحيلاً، ووصولهم إلى القدس الشرقية يظل مثقلاً بالقيود التي يجسّدها الجدار ونقاط التفتيش ونظام مراقبة التراخيص. ورغم أن تحسّن حركة التنقل يوفر التخفيف المطلوب، فإن هياكل الإغلاق لا تزال قائمة ويمكن تضييق حركة العبور في أيّ وقت، كما حدث في الخليل أثناء عمليات التفتيش والتوقيف التي أجرتها إسرائيل في حزيران/ يونيه - تموز/ يوليه ٢٠١٤. علاوةً على ذلك، يشهد وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية وتنقلهم بين المدن، تقدماً متزايداً من خلال مدّ شبكة طرق معقدة بديلة للفلسطينيين تسمى "نسيج الحياة"، على حساب التواصل الجغرافي. ويساهم هذا في تعطيل الطرق التقليدية وفقدان الأراضي واستمرار تجزئة الضفة الغربية.

٤٥. والمنطقة جيم، كما حددتها اتفاقات أوسلو، التي تضم أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع أراضي الضفة الغربية وتشتمل على معظم مواردها الطبيعية، هي الرابط بين المراكز السكنية الفلسطينية في المنطقتين ألف وباء المتقطعتي الأوصال لولا ذلك؛ وللمنطقة جيم أهمية جوهرية في تنمية البنى التحتية والزراعة والصناعة. ومع ذلك، يُمنع الفلسطينيون من البناء في ٧٠ في المائة من المنطقة جيم التي هي في قبضة المجالس الإقليمية للمستوطنات الإسرائيلية. وتُفرض كذلك قيود صارمة على نشاط البناء في ٢٩ في المائة من المنطقة نفسها، فلا يبقى منها سوى زهاء ١ في المائة تخصصه الإدارة المدنية الإسرائيلية للتنمية الفلسطينية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤ب). وخلصت دراسة أجراها البنك الدولي في عام ٢٠١٣ إلى أن رفع القيود في المنطقة جيم من شأنه أن يؤدي إلى بلوغ القيمة المضافة المحتملة في سبعة قطاعات رئيسية ٢,٢ مليار دولار أمريكي على الأقل في السنة، وتحقيق فائدة إجمالية للاقتصاد الفلسطيني تصل إلى ٣,٤ مليارات من الدولارات الأمريكية (البنك الدولي، ٢٠١٣)[٦]. ومن شأن ذلك أن يُدرّ على السلطة الفلسطينية إيرادات ضريبية سنوية قدرها ٠,٨ مليار دولار أمريكي، ويحد بالتالي بقدر كبير من تعويلها على المانحين، ويرفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي والعمالة على السواء بما يقدَّر بنسبة ٣٥ في المائة (المرجع نفسه).

٤٦. وبدأ القطاع الخاص يمارس الضغط من خلال بعض المشاريع واسعة النطاق التي لم تؤت بعدُ ثمارها في أعقاب سنوات من المفاوضات مع الإدارة المدنية الإسرائيلية بشأن العراقيل التي تشمل عدم ضمان الحصول على التراخيص اللازمة لإنشاء البنى التحتية التي سيكون موقعها في المنطقة جيم. وقد أمكن تذليل بعض (وليس جميع) العراقيل التي كانت تعيق المشاريع المدعومة دولياً والمتمثلة في المنتزهات الصناعية قيد التنفيذ في جنين وبيت لحم وأريحا، وتمّ أخيراً توصيل مدينة روابي الجديدة بشبكة المياه في أوائل ٢٠١٥. ولا تبشِّر إجراءات التفاوض الطويلة والمكلفة وغير القابلة للتنبؤ والتي غالباً ما تستتبع انفاق رأسمال سياسي هائل، باستقطاب استثمارات مستدامة. ويسعى بعض منظمي المشاريع الفلسطينيين، في المناخ الاقتصادي الكاسد وفي ظل سلطة فلسطينية مقيَّدة مالياً، إلى الدخول مع الإدارات الحكومية المحلية في شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين البنى التحتية المحلية وتقديم الخدمات. ورغم أن الاستثمار الأجنبي، من قبيل استثمار الجالية الفلسطينية في الخارج، أمر مرغوب فيه، فإن هيمنة مناخ القيود والشك قد تكون مثبطة له.

٤٧. إضافةً إلى الوصول إلى الأراضي وغيرها من الموارد، يقتضي تحقيق التنمية المستدامة أيضاً الوصول إلى الأسواق. فقد عانى المنتجون الفلسطينيون لسنوات عديدة من انكماش الأسواق المحلية بسبب تقطع الأوصال التجارية أكثر فأكثر بين الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. وفي عام ٢٠١٤، اتخذت السلطات الإسرائيلية

[٤] دعت الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ بشأن الجدار الفاصل إلى وقف أعمال تشييد الجدار وتفكيكه على الفور وجبر جميع الأضرار الناتجة عنه. وجاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/ES-10/15، المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤، مؤيِّداً لهذه الفتوى.

[٥] أنشأ بروتوكول الخليل الخاص الموقَّع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ منطقة منفصلة، هي المنطقة H2 التي تغطي تقريباً ٢٠ في المائة من مدينة الخليل، وتقدم لها السلطة الفلسطينية الخدمات الإدارية، ولكنها تظل خاضعة تماماً للمراقبة الأمنية لإسرائيل. وتشير التقديرات إلى أن ٥٠٠ مستوطن إسرائيلي يقيمون في هذه المنطقة ويتمتعون بحماية الجيش الإسرائيلي الحاضر بقوة، في وسط زهاء ٠٠٠ ٤٠ فلسطيني (وحوالي ٠٠٠ ٢٠٠ فلسطيني في مدينة الخليل ككل).

[٦] القطاعات الرئيسية السبعة هي: الزراعة واستغلال معادن البحر الميت واستخراج الحجارة وتكسيرها والبناء والسياحة والاتصالات ومستحضرات التجميل.

تدابير للسماح بإعادة إنشاء روابط تجارية محدودة بين الضفة الغربية وغزة، غير أن حجم التجارة كان منخفضاً للغاية. وتظل إسرائيل إلى حدٍ بعيد أكبر شريك تجاري للفلسطينيين، إذ تستأثر بنسبة ٦٦ في المائة من واردات الأرض الفلسطينية المحتلة و٨٧ في المائة من صادراتها (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٥)، وذلك بشروط تجارية تصب بغزارة في صالح إسرائيل. واستمر نمو الصادرات نحو الأردن عبر جسر ألنبي (الملك حسين)، كما أبلغ ممثلون من القطاع الخاص الفلسطيني البعثة بأنهم يعتزمون التركيز على توسيع حجم الصادرات الموجهة إلى الأسواق الإقليمية عبر هذا الجسر. ويتطلب هذا الارتقاءَ بالبنى التحتية الموجودة في المعبر الخاضع للسيطرة الإسرائيلية.

٤٨. ولا تزال التجارة الفلسطينية مع إسرائيل وبقية أنحاء العالم تخضع لأحكام بروتوكول باريس لعام ١٩٩٤. وكان القصد من هذا الاتفاق أن يكون اتفاقاً مؤقتاً لمدة خمس سنوات، إلاّ أنه بعد مرور أكثر من عقديْن من الزمن، وإلى جانب سيطرة إسرائيل على جميع الحدود، أصبح قيداً ملزِماً على توسع التجارة الفلسطينية مع العالم الخارجي. وتفوق الواردات الاستهلاكية للفلسطينيين بكثير صادراتهم، في حين تفرض قيود صارمة على استيراد المواد الخام الضرورية للتنمية الزراعية والصناعية، باعتبارها مواد "ذات استخدام مزدوج" ويمكن أن تشكل تهديداً للأمن في نظر السلطات الإسرائيلية. ويعيق هذا الوضع الإنتاجية والقدرة التنافسية الفلسطينية، مثلما يعيقه نظام التشاحن المفروض في نقاط العبور التجارية الخمس المنتشرة على طول الجدار الفاصل. وتؤدي هذه الإجراءات إلى رفع التكاليف وهدر المنتجات وتتسم بالإزعاج والعشوائية والقصور وعدم إمكانية التنبؤ بساعات التشغيل. وسيكون من الضروري معالجة هذه المسائل إذا أريد للاستراتيجية الوطنية للتصدير للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، التي أيدتها السلطة الفلسطينية مؤخراً، أن تنجح في النهوض بالتجارة والتنمية الفلسطينية بأيّ طريقة مجدية.

سبل العيش المدمَّرة في غزة

٤٩. عادت رحى الحرب للمرة الثالثة في ظرف ست سنوات لتدور في غزة طيلة سبعة أسابيع بين تموز/ يوليه وآب/ أغسطس. وتطورت العملية العسكرية الإسرائيلية "الجرف الصامد" إلى صراع من أطول الصراعات وأشدها فتكاً، عانى منه ١,٨ مليون شخص من أهل غزة الذين كانوا يعيشون تحت الحصار طيلة سبع سنوات متتالية. وتكبّدت البنى التحتية الغزاوية المتهالكة أصلاً أضراراً كبيرة بوجه خاص. فتعرضت محطة توليد الكهرباء وشبكات المياه والصرف الصحي في غزة لضربات متعددة لتزيد من تفاقم أزمتيْ الطاقة والماء المنتشرتيْن. وفي المجموع، تعرضت ١٠٩ ١٩ وحدة سكنية إمّا لتدمير شامل أو لأضرار جسيمة، في حين تعرضت ٤٢١ ٩٨ وحدة سكنية أخرى لأضرار جزئية أو بسيطة، وخلّف ذلك ٠٠٠ ١٠٠ مشرّد كانوا في نهاية عام ٢٠١٤ لا يزالون مشردين في الداخل (المرجع نفسه). ودُمّر ٤٢٠ مصنعاً وورشة أو أُلحقت بها أضرار بالغة، وفي الوقت نفسه، لحق دمار ضخم بجزء كبير من الأراضي الزراعية في غزة، الممتدة على مساحة ٠٠٠ ١٧ هكتار، وبهياكلها الزراعية، بما فيها بيوت الاستنبات وشبكات الرّيّ ومزارع الحيوانات ومخزون الأعلاف ومراكب الصيد (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤ب؛ منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٤). وتشير التقديرات إلى أن ٢٠٠ ١٧ غزاوي فقدوا وظائفهم بسبب التدمير المادي لأصول الإنتاج، وهذا يعني زيادة خسائر الإنتاج الاقتصادي بما يناهز ٨٠ مليون دولار أمريكي في ظرف ستة أشهر بعد وقف الأعمال العدائية (من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ إلى شباط/ فبراير ٢٠١٥) (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٥أ).

٥٠. واستمر بعد الحرب الحصار المفروض على حدود غزة ومجاليْها الجوي والبحري. وفُرضت "منطقة حظر" على مسافة ١٠٠ متر من الحدود، وفي الوقت نفسه، لا تزال مراكب الصيد تتقيد بشرط عدم تجاوز حدود الأميال البحرية الستة المفروضة قبل اندلاع الأعمال العدائية[٧]. وكانت هذه الحدود، البعيدة كل البعد عن العشرين ميلاً بحرياً المنصوص عليها في اتفاق أوسلو، قد خلّفت أصلاً آثاراً جسيمة في سبل عيش الصيادين في غزة، لأن الصيد المفرط في المياه الضحلة أدى إلى استنزاف جزء كبير من المصيد، بالإضافة إلى أنّ الأسماك الأكبر حجماً والأكثر ربحيةً لا يعثر عليها سوى على مسافات أبعد في البحر.

٥١. ومعبر كيرم شالوم هو المعبر التجاري الوحيد المتبقي على حدود غزة. وبما أنه يقع في أقصى الجنوب من غزة، فهو يستوجب استخدام نظام التشاحن ويستتبع تكاليف نقل أعلى بالمقارنة مع غيره من المعابر المغلقة. ومن الممكن أن تدخل معظم السلع الاستهلاكية إلى غزة عن طريق هذا المعبر، وهو ما يحصل منذ إغلاق الأنفاق المارة تحت الحدود المصرية في رفح. ونظراً لتطبيق قائمة طويلة بالمواد ذات الاستخدام المزدوج على غزة، فإن معظم مدخلات الإنتاج ممنوعة من الدخول إلى غزة. والنتيجة أن الأعمال المحلية أضحت غير قادرة

[٧] كان وصول الصيادين الفلسطينيين إلى البحر شبه محظور أثناء فترة الحرب.

على التنافس مع السلع الاستهلاكية الأجنبية الأقل سعراً، وفي الوقت نفسه، لا تصل إلى خزينة السلطة الفلسطينية إيرادات الضرائب المفروضة على هذه الواردات، والتي تحصِّلها السلطات الفعلية في غزة. وفي عام ٢٠١٤، دخل إلى غزة شهرياً ما متوسطه ٣٠٧ ٤ شاحنات محملة بالسلع، وهو أقل من المتوسط المسجل في عام ٢٠١٣ والبالغ ٤٢٧ ٥ شاحنة، والسبب في ذلك انخفاض النشاط الاقتصادي واندلاع الأعمال العدائية. ولا يمثل هذا سوى زيادة حدية على حجم الواردات قبل الحصار، الذي كان يبلغ ٤٠ في المائة (انظر الشكل ٢-٥).

الشكل ٢-٥: واردات غزة: متوسط الشاحنات المحملة شهرياً

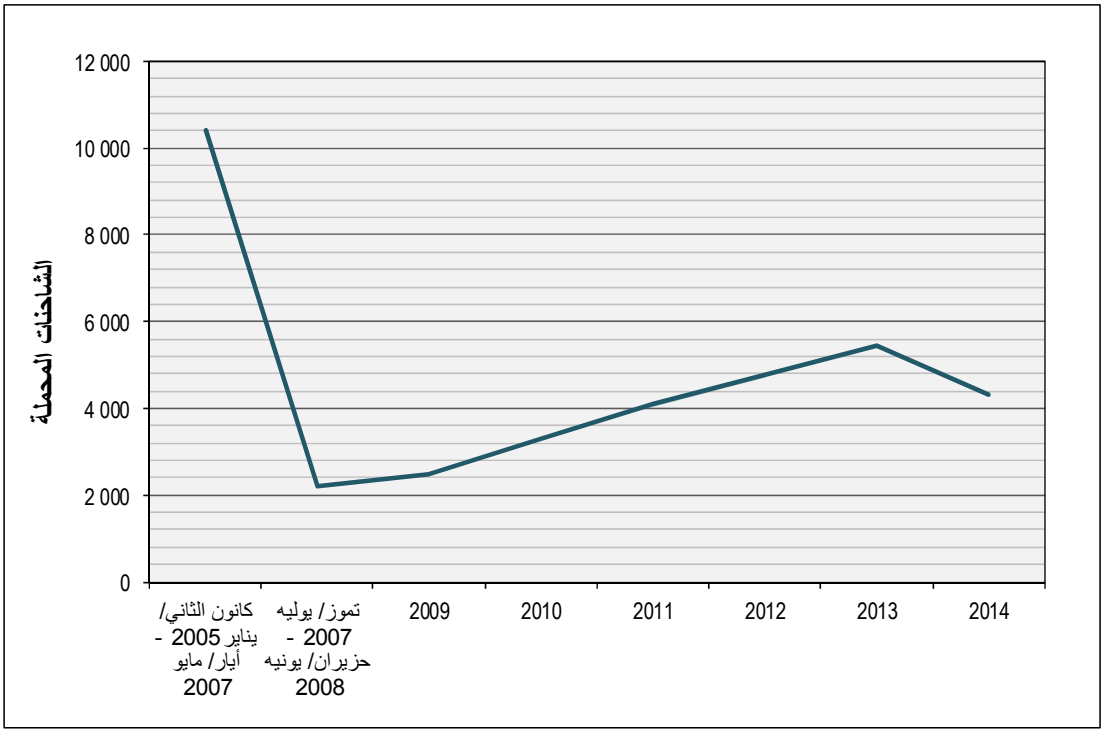

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة بيانات أنشطة معابر غزة (٢٠١٥ب)؛ بالتريد، *تقرير الرصد نصف الشهري بشأن معابر قطاع غزة*، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ - كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ (البيانات حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩) (٢٠١٠).

٥٢. وبالرغم من تصدير غزة في عام ٢٠٠٠ ما يزيد على ١٥ ٠٠٠ شاحنة محملة بالسلع، فإن صادراتها كادت تنعدم منذ بدء الحصار في عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠١٤، خرجت من غزة بالكاد ١٣٦ شاحنة محملة بالصادرات (انظر الشكل ٢-٦). ويجدر التذكير بأن اتفاق تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ المتعلق بالتنقل والعبور دعا إلى تدفق ٤٠٠ شاحنة محملة بالصادرات من غزة يومياً، وهو مستوى لم يُدرَك قطّ بعد الاتفاق.

٥٣. وفي أعقاب الحرب، أُعلن عن بعض التحسينات ولوحظت آثارها. فسُمح باستئناف نقل المنتجات الزراعية من غزة إلى الضفة الغربية وبدأت كميات صغيرة تتقاطر من غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤. وسُمح أيضاً في شباط/ فبراير ٢٠١٥، بنقل المنسوجات والأثاث إلى الضفة الغربية، ورُفعت حصة تراخيص الخروج الممنوحة للتجار الفلسطينيين من ٣ ٠٠٠ إلى ٥ ٠٠٠ ترخيص. بالإضافة إلى ذلك، سُمح بدخول مواد البناء، التي كانت إسرائيل قد صنّفتها ضمن المواد ذات الاستخدام المزدوج فمنعت استيرادها إلى غزة (غير المواد المستخدمة في المشاريع المحدودة الممولة من المانحين)، لأغراض تجارية في إطار تطبيق آلية إعادة إعمار غزة. ونتيجة لذلك، ارتفعت الواردات من معبر كيرم شالوم في شباط/ فبراير ٢٠١٥ بنسبة ٢٦ في المائة مقارنةً بمتوسطها الشهري في عام ٢٠١٤ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥ج).

الشكل ٢-٦: صادرات غزة: مجموع الشاحنات المحملة سنوياً، الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤

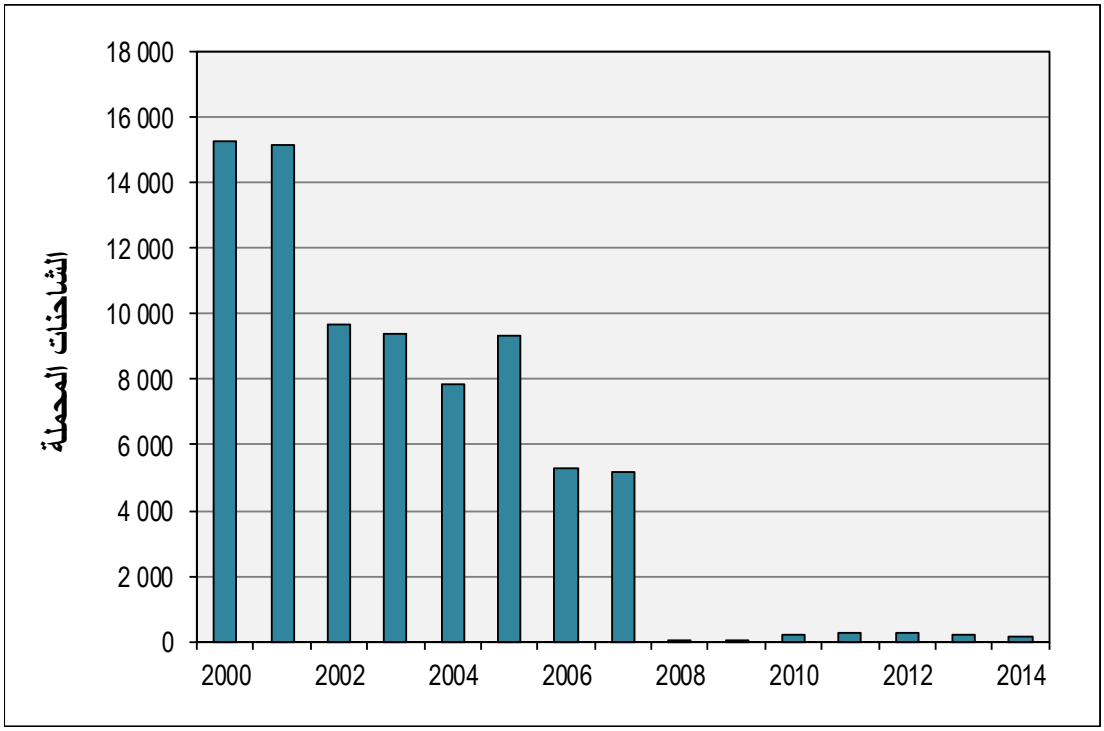

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة بيانات أنشطة معابر غزة (٢٠١٥ب).

٥٤. ورغم أن كل أوجه تحسين العبور مرحَّب بها، فإن التدابير الوارد وصفها أعلاه لا تمثل سوى خطوات إضافية قليلة لن تفضي إلى أي تغيير ملموس في الحياة اليومية للأغلبية الساحقة من أهل غزة الذين يقبعون تحت الحصار ولا تلوح في سمائهم سوى احتمالات ضعيفة، إن لم تكن منعدمة، لإعادة بناء سبل العيش التي فقدوها. وبعد قضاء قرابة ثمانية أعوام تحت الحصار، بما فيها ثلاث حروب، إلى جانب أزمتي طاقة ومياه تجعلان من المتعذر أكثر فأكثر تحمّل الوضع، توقف النشاط الاقتصادي في غزة. فالإنتاج الصناعي شبه منعدم والإنتاج الزراعي منخفض جداً ونشاط البناء متوقف، وسرعان ما بدأت المهارات تضمحل. ومن اللازم أن تتصدر قائمةَ الأولويات، إعادة بناء المنازل والأعمال والهياكل الأساسية الأخرى على نطاق واسع، فضلاً عن تطبيق رفع شامل للحصار.

٣ - حقوق العمال الفلسطينيين في سياق من التمييز والتبعية الاقتصادية

٥٥. أعرب قرار مؤتمر العمل الدولي لعام ١٩٨٠، عن القلق إزاء إنشاء مستوطنات إسرائيلية في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ و"إزاء عواقبها الاقتصادية والاجتماعية التي تمس على نحو جسيم بالحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للقوى العاملة الفلسطينية". ولا تزال مسألة المستوطنات، بعد خمسة وثلاثين عاماً، عائقاً رئيسياً يحول دون إعمال حقوق العمال الفلسطينيين ونشوء اقتصاد فلسطيني مستدام ومزدهر. ويسمح الاحتلال العسكري للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، كما ورد وصفه بالتفصيل في تقارير المدير العام على مدى سنين عديدة، بمواصلة انتهاج سياسة إنشاء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها.

٥٦. ويؤثر استمرار الاحتلال تأثيراً جذرياً في حقوق ورفاهية الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، بطرق منها مصادرة الأراضي والتشريد القسري وفرض عدد لا يحصى من القيود غير المتوقعة والمبهمة على حركة التنقل والعبور والتعرض للعنف من جانب قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين. وأفضت التدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى خلق واقعيْن منفصليْن ومختلفيْن يفضّل فيهما المواطنون الإسرائيليون على الفلسطينيين، وهو وضع يتنافى مع مبدأ المساواة وعدم التمييز. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، أثارت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وهي تنظر في امتثال إسرائيل لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، شواغل بشأن نظام التقسيم والتخطيط التمييزي الذي تطبقه إسرائيل على الفلسطينيين في الضفة الغربية، ومصادرة الأراضي بغرض توسيع المستوطنات وتقييد وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والموارد المائية، وفرض الحصار على غزة (الأمم المتحدة، ٢٠١٤أ).

٥٧. والتدابير المتعلقة بالاحتلال لها جذور مترسخة. ويسمح النظام القائم بتخفيف القيود في الأوقات الهادئة، ولكنه يسمح أيضاً بالسيطرة المُحكمة لقوات الأمن الإسرائيلية وتدخلها في كل زمان ومكان. وأضحت تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة متزايدة ودائمة، ويستحيل على الأغلب عكس مسارها، حيث بات فلسطينيو الضفة الغربية محصورين في مجموعة من الكانتونات ووضعت غزة تحت حصار مستمر. ويُلجأ إلى تخفيف القيود كآلية لتبديد التوترات الناجمة عن الصعوبات الاقتصادية وليس للسماح للاقتصاد الفلسطيني بتفعيل إمكاناته تدريجياً.

توسيع المستوطنات والتصريح بإنشاء البؤر الاستيطانية

٥٨. بلغ عدد المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في القدس الشرقية ٢٠٠ ٠٠٠ مستوطن، بالإضافة إلى نحو ٣٤٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي يعيشون في المنطقة جيم في الضفة الغربية. ويوجد في المنطقة جيم حوالي ١٣٥ مستوطنة وزهاء ١٠٠ مما يسمى البؤر الاستيطانية، وهي غير قانونية حتى بموجب اللوائح الإسرائيلية، بيد أنها تتلقى الدعم من السلطات الإسرائيلية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤ب؛ ٢٠١٤ج؛ ومنتدى الحقوق، ٢٠١٥). ووفقاً للأمم المتحدة، جميع المستوطنات بما فيها البؤر الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مخالفة للقانون الدولي.

٥٩. ومنذ تقديم التقرير السابق، لم يتوقف الإعلان عن طرح عطاءات وخطط جديدة للمستوطنات ومشاريع البناء، كما وثّق ذلك مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي ومنظمات غير حكومية. ولكن الأرقام تختلف باختلاف طريقة الإبلاغ. ورغم التزام حكومة إسرائيل، في سياق خارطة الطريق لعام ٢٠٠٣، بوقف توسيع المستوطنات ريثما يتم التوصل إلى اتفاق سلام وبتفكيك البؤر الاستيطانية، فإن التطورات التي تحدث على أرض الواقع ما فتئت تناقض هذا الالتزام.

٦٠. وتفيد منظمة "السلام الآن" غير الحكومية، بأنه شُرع في عام ٢٠١٤ في بناء ٣ ١٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات: ٢ ٦٧١ هيكلاً دائماً و٤٢٩ بيتاً متنقلاً ومباني خفيفة. بالإضافة إلى إنشاء ١٦٥ مبنى عاماً و٩٢ هيكلاً من الهياكل الصناعية والزراعية في المستوطنات. ولاحظت منظمة "السلام الآن" أن مشاريع البناء زادت في عام ٢٠١٤ بنسبة ٤٠ في المائة عمّا كانت عليه في عام ٢٠١٣، وإلى أن العطاءات العامة لبناء وحدات سكنية جديدة في المستوطنات سجلت أعلى رقم سنوي منذ عشر سنوات (منظمة "السلام الآن"، ٢٠١٥أ).

٦١. ولا يقتصر التوسع الاستيطاني على إضافة وحدات سكنية إلى البنايات الكبيرة في المستوطنات، بل يتعلق الأمر أيضاً بالمستوطنات الأخرى المتوغلة داخل الضفة الغربية و"إضفاء الصفة القانونية" على البؤر الاستيطانية. ويرد في تقارير حديثة للمجتمع المدني وصفٌ لعملية تُستخدم للتصريح بصفة رجعية لهذه البؤر

الاستيطانية، وذلك بتحويلها إمّا إلى أجزاء من مستوطنات قائمة أو إلى مستوطنات جديدة تماماً (منتدى الحقوق ومنظمة بيش دين، ٢٠١٥؛ منظمة "السلام الآن"، ٢٠١٥ب). وقد أفضى احتمال تلقي تصريح لاحق للبؤر الاستيطانية، إلى زيادة إنشائها.

حرب غزة واشتداد التوتر في الضفة الغربية: مستويات عنف لم يسبق لها مثيل

٦٢. شهد عام ٢٠١٤ أعلى خسائر في الأرواح منذ عام ١٩٦٧، نتيجة الحرب في غزة في تموز/ يوليه وآب/ أغسطس، بالإضافة إلى إصابة ٢٣١ ١١ فلسطينياً ومئات الإسرائيليين خلال الأعمال العدائية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥أ). ومن أصل ٠٠٠ ٥٠٠ فلسطيني مشرَّد في غزة أثناء الحرب، لا يزال ٠٠٠ ١٠٠ مشرّد في هذه الحالة بسبب إلحاق الضرر بمنازلهم أو هدمها (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥د). وحثت الأمم المتحدة على وضع استراتيجية استجابة تعطي الأولوية لأكثر المجموعات استضعافاً من بين المشرَّدين، بمن فيهم النساء والأطفال والأسر المعيشية التي أصيب مُعيلها الرئيسي بالإعاقة والأشخاص المعرضون لخطر المتفجرات من مخلَّفات الحرب (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥ج).

٦٣. وفي الضفة الغربية، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أكبر عدد منذ عام ٢٠٠٧ من الوفيات في صفوف الفلسطينيين في أحداث كان ضالعاً فيها القوات الإسرائيلية أو المستوطنون الإسرائيليون، وأكبر عدد من الإصابات في صفوف الفلسطينيين منذ شروع المكتب في جمع هذه البيانات في عام ٢٠٠٥. وتشير الأرقام إلى ٥٨ حالة وفاة من الجانب الفلسطيني و٦ ٠٢٨ حالة إصابة. كما تشير إلى زيادة في الإصابات الإسرائيلية التي بلغت ١٦ قتيلاً إسرائيلياً و٢٥٠ جريحاً في عام ٢٠١٤ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥أ). وتظل مستويات العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين عالية في الضفة الغربية، إذ ارتفعت من ٩٤ حادثاً في عام ٢٠١٣ إلى ١١٠ حوادث في عام ٢٠١٤ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥هـ).

٦٤. ولا يزال عدد الحوادث المرتبطة بعنف المستوطنين والمسفرة عن إلحاق أضرار بممتلكات الفلسطينيين أو أراضيهم في الضفة الغربية، مرتفعاً وإن تراجع من ٣٠٦ في عام ٢٠١٣ إلى ٢٢١ في عام ٢٠١٤ (المرجع نفسه). ورغم هذا التراجع في عدد الحوادث، فقد تكبَّد المزارعون الفلسطينيون أضراراً جسيمة، بما فيها اقتلاع أو تخريب زهاء ٣٠٠ ٩ شجرة زيتون في عام ٢٠١٤. وتفيد المعلومات بأن المستوطنين الإسرائيليين اقتلعوا أو خربوا ٦٠٠ ٥ شجرة زيتون في سبعة حوادث في الضفة الغربية وقعت خلال شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ وحده (المرجع نفسه). وسُجلت أيضاً زيادة حادة في عدد الحوادث المسفرة عن إلحاق أضرار بممتلكات المستوطنين الإسرائيليين من جانب الفلسطينيين، فقد ارتفع هذا العدد من ١٢ في عام ٢٠١٣ إلى ١٤٠ في عام ٢٠١٤ (المرجع نفسه).

وضع قاسٍ في القدس الشرقية

٦٥. القدس الشرقية منقطعة إلى حد كبير عن بقية أجزاء الضفة الغربية، وما انفكت التغييرات الطارئة عليها تؤثر أكثر فأكثر في الاقتصاد والنسيج الاجتماعي الفلسطينيين. ويشترط على الفلسطينيين المقيمين في أجزاء أخرى من الضفة الغربية الحصول على تراخيص للدخول إلى القدس الشرقية، وإن كان من الصعب جداً الحصول عليها. وفرضت السلطات الإسرائيلية في عام ٢٠١٤ مزيداً من القيود على وصول الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى. ومع تصاعد التوترات وأعمال العنف في الضفة الغربية، سُجّلت في محافظة القدس، وفقاً للتقارير، أكبر أعداد المصابين الفلسطينيين في أحداث ضلعت فيها قوات الأمن الإسرائيلية. ووقع ذلك أساساً على خلفية الاشتباكات التي أعقبت مقتل ثلاثة مراهقين إسرائيليين ومقتل مراهق فلسطيني بعد ذلك في القدس الشرقية، والمظاهرات المناهضة للأعمال العدائية في غزة، والتغييرات المحسوسة في الوضع الراهن قديم العهد لمجمَّع المسجد الأقصى (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥أ).

٦٦. وكان عدد فلسطينيي القدس الشرقية، باعتبارهم جزءاً من مجموع سكان مدينة القدس كما تحددها اللوائح الإسرائيلية، قد ارتفع من ٢٦ في المائة في عام ١٩٦٧ إلى ٣٧ في المائة في عام ٢٠١٢ (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٤). ويساهم انعدام التنمية الاقتصادية وفرص العمل اللائق للفلسطينيين في القدس الشرقية، لا سيما الشباب، في اشتداد التوترات وتصاعد مستويات العنف. ولا تزال السلطة الفلسطينية ممنوعة من ممارسة وظائفها في القدس الشرقية، كما أن بعض المؤسسات الفلسطينية، مثل بيت الشرق وغرفة تجارة القدس، لا تزال مقفلة.

٦٧. ويرتفع مستوى الفقر المتفشي بين الفلسطينيين في القدس الشرقية على نحو استثنائي. ففي عام ٢٠١٣، بلغ معدل الفقر ٦٩,٧ في المائة بالنسبة للأُسر و٧٥,٤ في المائة بالنسبة للأفراد و٨٣,٩ في المائة بالنسبة للأطفال (مؤسسة التأمين الوطني، ٢٠١٥)[٨]. وهناك علاقة واضحة بين الفقر والحصول على التعليم، يفاقمها نقص جسيم متواصل في المرافق التعليمية الفلسطينية التي تحتاج إلى حوالي ٢٠٠ ٢ قاعة دراسة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤ج).

٦٨. ولقد عزل الجدار الفاصل عن مدينة القدس العديد من البلدات الفلسطينية التي توجد داخل حدود البلدية التي رسمتها إسرائيل، وكان لذلك عواقب وخيمة فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات العامة. فوجد عشرات الآلاف من فلسطينيي القدس الشرقية أنفسهم معزولين عن وسط المدينة ومُلزمين بعبور نقاط تفتيش مكتظة من أجل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات (المرجع نفسه). وبدأ مستوى تقديم الخدمات العامة، بما فيها الإمداد بالمياه، يتدنى في هذه البلدات (رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، ٢٠١٥). ومن الملاحظ أن حالات الإجرام بدأت تكثر لأن الشرطة الإسرائيلية لم تعد تدخل إلى هذه الضواحي. وفي تطور حدث مؤخراً، سمحت السلطات الإسرائيلية بنشر قوات الشرطة التابعة للسلطة الفلسطينية في بلدات أبو ديس والرام وبِدّو الواقعة في المنطقة باء، على النحو المحدد بموجب اتفاقات أوسلو، حيث السلطة الأمنية بيد إسرائيل. وتقع أجزاء من هذه البلدات داخل حدود بلدية القدس التي رسمتها إسرائيل (مجلة تايمز الإسرائيلية، ٢٠١٥).

تضاؤل مساحة الأرض الفلسطينية واستمرار التشريد

٦٩. يكتسي الوصول إلى الأراضي أهمية بالغة لتنمية سبل العيش الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني. ولكن إسرائيل تبسط سيطرتها شبه الحصرية على الأراضي والموارد الطبيعية في منطقة تغطي ٦٠ في المائة من الضفة الغربية، يشار إليها بالمنطقة جيم. وتشير التقديرات إلى أن ٣٠٠ ٠٠٠ فلسطيني يعيشون في هذه المنطقة، ولكن لا يخصَّص منها حالياً سوى ١ في المائة للتنمية الفلسطينية. وأكثر من ٧٠ في المائة من البلدات الفلسطينية التي تقع كلياً في المنطقة جيم غير موصولة بشبكة المياه، بخلاف ٣٤١ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي يعيشون هناك (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤ب).

٧٠. والأثر الذي تخلفه السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية هو ضمان توفير الأرض لبناء المستوطنات وتوسعها، بما في ذلك عن طريق إعلان أن "الأرض تابعة للدولة". وتتكون المستوطنات من مناطق مبنية، غير أنها تشتمل أيضاً على احتياطيات شاسعة من الأراضي للتوسع في المستقبل. وغالباً ما تُنشأ البؤر الاستيطانية الجديدة بطريقة تربط بين المستوطنات القائمة. وتفرَض قيود صارمة على وصول الفلسطينيين القادمين من ٩٠ بلدة في الضفة الغربية إلى أراضيهم المحاذية للمستوطنات والبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية. ولا يكون وصولهم ممكناً سوى بعد التنسيق مع قوات الأمن الإسرائيلية خلال موسم جني الزيتون (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥أ). وبالنظر على غرار ذلك إلى أن مسار الجدار الفاصل مصمم بحيث يضم المستوطنات الإسرائيلية، فقد عزل بذلك العديد من البلدات الفلسطينية عن أراضيها الزراعية واحتياطياتها من الأراضي. وتقلصت سبل عيش سكان القرى الواقعة في ما يسمى منطقة التّماس نتيجة القيود المرتبطة بالجدار. وأثّر الحد من حركة التنقل بسبب الجدار بالخصوص في الشابات المشاركات في العمالة الزراعية الموسمية، أو الساعيات بحثاً عن فرص عمل خارج بلداتهن (منظمة Y care International، ٢٠١٤).

٧١. واستولت المستوطنات الإسرائيلية على أخصب الاحتياطيات من الأراضي في الضفة الغربية. ففي وادي الأردن والمنطقة الشمالية من البحر الميت، تُصنّف ٨٧ في المائة من الأراضي بوصفها المنطقة جيم، كلها عملياً غير متاحة للاستغلال الفلسطيني. وبدلاً من ذلك، تخضع الأراضي للولاية القضائية للمستوطنات الإسرائيلية، أو تُغلق لأغراض عسكرية إسرائيلية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢). ويواجه المزارعون الفلسطينيون في القرى الواقعة في المنطقة جيم، مثل قريتيْ بردلة وكردلة اللتيْن زارتهما البعثة، صعوبات بالغة في الحفاظ على سبل عيشهم. وهم على عكس المنشآت الزراعية الإسرائيلية في المستوطنات، يواجهون نقصاً في المياه. وبالنسبة للعديد منهم، فإن الاستمرار في زرع الأرض أياً تكن العقبات، إنما هو فعل تحدٍ وليس مصدراً مستداماً لكسب العيش. فالكثيرون منهم يصبحون عمالاً في المستوطنات المجاورة أو يبحثون عن عمل في إسرائيل.

[٨] تخص البيانات المتعلقة بالفقر عرب محافظة القدس، وغالبيتهم العظمى من فلسطينيي القدس الشرقية. ومحافظة القدس هي واحدة من المحافظات الإدارية الإسرائيلية الست.

٧٢. وكنتيجة للآثار التمييزية التي تنطوي عليها نُظم وممارسات التخطيط الإسرائيلية، لا يستطيع معظم الفلسطينيين الحصول على تراخيص لبناء المنازل أو حظائر الحيوانات أو غير ذلك من البنى التحتية اللازمة للأنشطة الاقتصادية. فيضطرون بالتالي إلى الاعتماد على البناء دون تراخيص إسرائيلية، وهو ما يعرّضهم بدوره لخطر الهدم والتشريد. وأشارت تقارير عام ٢٠١٤ إلى أن المنطقة جيم سجلت انخفاضاً في إجمالي عدد الهيكليات المهدَّمة، ولكنها سجلت في الوقت نفسه ارتفاع عدد الهيكليات السكنية المهدّمة، مما أدى إلى زيادة في عدد الأشخاص المشرّدين. ويفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن هدم زهاء ١٧٩ هيكلية سكنية أدى إلى تشريد ٩٦٩ شخصاً (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥أ). وما برحت المعلومات ترِد عن عمليات هدم للهيكليات الممولة من المانحين. وفي عام ٢٠١٤، استأنفت إسرائيل أيضاً ممارسة عمليات الهدم العقابية التي تستهدف منازل الأسر الفلسطينية المتهمة أو المدانة بشن هجمات خطيرة على المدنيين الإسرائيليين أو على قوات الأمن. وترى الأمم المتحدة أن ذلك بمثابة عقاب جماعي ينتهك المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة (المرجع نفسه).

٧٣. وفي القدس الشرقية، لا يملك ما يزيد على ثلث مجموع المنازل الفلسطينية تراخيص من إسرائيل، مما يعني أن حوالي ٩٠ ٠٠٠ شخص معرضون للتشرد (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤ج). ومنذ عام ١٩٦٧، هدمت إسرائيل حوالي ٢ ٠٠٠ منزل فلسطيني في القدس الشرقية، من بينها ٩٨ منزلاً في عام ٢٠١٤، وفقاً للمعلومات الواردة (المرجع نفسه). وأدى استيلاء المستوطنين الإسرائيليين على الممتلكات الفلسطينية وانعدام أمن مركز الإقامة، إلى تشريد الفلسطينيين في القدس الشرقية. وسحبت السلطات الإسرائيلية، منذ عام ١٩٦٧، مركز الإقامة من ١٤ ٠٠٠ فلسطيني من القدس الشرقية على الأقل، وتفيد التقارير بأن ١٠٧ عمليات سحب سُجلت في عام ٢٠١٤ شملت ٥٦ امرأة و١٢ قاصراً (منظمة هموكيد، ٢٠١٥).

٧٤. ويظل البدو والرعاة الذين يقيمون في المنطقة جيم في وسط الضفة الغربية والذين يعتمدون في كسب قوتهم على الأراضي، عرضةً لخطر الانتقال القسري، وقد تلقت معظم الأسر أوامر بالهدم. وتعمل السلطات الإسرائيلية حالياً على بناء مساكن بديلة لهم. وأعرب عن القلق بشأن طبيعة الانتقال غير الطوعية وعدم ملاءمة هذه المساكن البديلة. علاوةً على ذلك، تفيد التقارير عن استمرار نقل مجتمعات البدو مما يسمى المنطقة "E-1" القريبة من مستوطنة معاليه أدوميم لتوفير المكان اللازم لتوسع المستوطنة في هذه المنطقة. وسيفضي هذا إلى عزل القدس الشرقية أكثر مما هي معزولة عن بقية الضفة الغربية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤د).

العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية

٧٥. في ظل الاقتصاد الفلسطيني الراكد وأزمة الميزانية التي تعيشها السلطة الفلسطينية والمجموعة الواسعة من القيود الناجمة عن الاحتلال، يبقى البحث عن عمل في إسرائيل أو في المستوطنات هو الخيار الوحيد أمام آلاف العمال الفلسطينيين الذين يعتمدون على المداخيل المتأتية من هذا العمل للقيام بأود أسرهم. وكما ذكر في الفصل ٢، ارتفع عدد الفلسطينيين من النساء والرجال الوافدين إلى سوق العمل الإسرائيلية ارتفاعاً مطرداً خلال السنوات الأخيرة.

٧٦. ومع ارتفاع أعداد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، بات من الملحّ أكثر من ذي قبل معالجة المسائل المتمثلة في كيفية التعاقد في هذا النوع من العمالة، والشفافية وقدرة العمال وأصحاب العمل على التنبؤ بالترتيبات، ومدى الحماية المقدمة للعمال في حالات انتهاك حقوقهم في العمل. وينص بروتوكول باريس على أن دخول العمال الفلسطينيين سوق العمل الإسرائيلي يجب أن يكون عن طريق السلطة الفلسطينية. ولكن، يبدو أن العديد من أصحاب العمل الإسرائيليين يعثرون على العمال الفلسطينيين عن طريق قنوات مختلفة، بما فيها السماسرة غير النظاميين. وكون الأجور المحصَّلة في إسرائيل أعلى بكثير من الأجور المحصلة في الاقتصاد الفلسطيني يجعلها بمثابة حافز اقتصادي للوسطاء الإسرائيليين والفلسطينيين لتحصيل الرسوم (بنك إسرائيل، ٢٠١٥).

٧٧. وكما لاحظت البعثة ذلك، يُمنح بعض الفلسطينيين حتى تراخيص خاصة للدخول إلى إسرائيل لمجرد البحث عن عمل. وثمة مؤشرات أيضاً على أن عدداً من التراخيص التي تُمنح للتجار يُستغل للعمل بأجر وأن عدداً متزايداً من الفلسطينيين يعمل في إسرائيل دون أيّ ترخيص، وهذا ما يزيد من قابلية تعرض هؤلاء العمال للاستغلال وانتهاك حقوقهم في العمل. وغالباً ما يكون العمال الذين لا يملكون تراخيص من الأشخاص دون السن المشترط للحصول على ترخيص (المرجع نفسه). ويخاطر العمال غير القادرين على الحصول على تراخيص، بمن فيهم النساء اللواتي تقلّ فرصهن في ذلك بسبب تخصيص الحصص أساساً للقطاعات الاقتصادية التي يهيمن عليها الذكور، مخاطرةً كبيرةً بعبورهم إلى إسرائيل بطرق منها التسلل أو تسلق الجدار الفاصل أو

هياكل الإغلاق الأخرى. وأحيطت البعثة علماً بحدوث حالات وفاة وإصابات خطيرة في صفوف العمال في هذه الظروف.

٧٨. وفي بداية عام ٢٠١٥، أعلنت السلطات الإسرائيلية أن الرجال فوق سن ٥٥ عاماً والنساء فوق سن ٥٠ عاماً، الحاملين بطاقة هوية مغناطيسية، سيُسمح لهم بالدخول إلى إسرائيل دون تراخيص. ومن السابق لأوانه استنتاج إلى أي درجة بالضبط سيؤثر تدبير التخفيف هذا على الفلسطينيين عملياً، بما أنه من غير الواضح حالياً ما إذا كان سيسمح لهؤلاء النساء والرجال الفلسطينيين بالعمل أم لا.

٧٩. ووضعت حكومة إسرائيل آليات تهدف إلى ضمان توظيف العمال الفلسطينيين في اسرائيل بشروط مساوية للشروط التي يوظَّف وفقها العمال الإسرائيليون، بما في ذلك بالنسبة إلى الأجور والإعانات الأخرى. وتتولى دائرة الأجور في إدارة أصحاب العمل والمستخدَمين الأجانب التابعة لسلطة السكان والهجرة والمعابر الحدودية، في وزارة الداخلية، توزيع تراخيص التوظيف على أصحاب العمل الإسرائيليين وحساب الاقتطاعات من إجمالي الأجور التي يصرّح بها أصحاب العمل وإصدار قسائم الأجور. وتشمل الاقتطاعات، فيما تشمل، اشتراكات المعاشات التقاعدية ومدفوعات الإجازات المرضية والإجازات الأخرى.

٨٠. ومع ذلك، يفيد المراقب المالي لدولة إسرائيل بأن العمال الفلسطينيين لم يتمتعوا بكامل حقوقهم المنصوص عليها في التشريعات الإسرائيلية. فقد كشف تقرير له في عام ٢٠١٤ بشأن توظيف العمال الفلسطينيين في قطاع البناء الإسرائيلي عن تجاوزات خطيرة في سير عمل دائرة الأجور. وشملت تلك التجاوزات ما يلي: تخصيص تراخيص توظيف لمتعاقدين غير مسجَّلين؛ إصدار قسائم أجور لم تعكس كامل الراتب والاستحقاقات على النحو الوارد في الاتفاقات الجماعية واللوائح المطبقة؛ قبول تصريح أصحاب العمل بأقل من الحد الأدنى لعدد الأيام في الشهر، التي تعفي أصحاب العمل من دفع الضرائب والاشتراكات الاجتماعية؛ سوء إدارة اشتراكات المعاشات التقاعدية (المراقب المالي لدولة إسرائيل، ٢٠١٤).

٨١. ولا يزال عدم وعي العمال الفلسطينيين بحقوقهم في العمل مصدر قلق. إذ لا تملك سوى نسبة صغيرة جداً من العمال الفلسطينيين في إسرائيل عقوداً مكتوبة (بنك إسرائيل، ٢٠١٥)، ويتلقى العمال أجورهم نقداً، مما يفتح المجال أمام السماسرة لاستيفاء رسوم واقتطاعات مفرطة. وأحيطت البعثة علماً بالجهود الرامية إلى إنشاء نظام يمكن لأصحاب العمل من خلاله أن يحوّلوا إجمالي أجور العمال الفلسطينيين إلى دائرة الأجور التي تحوّل بدورها، صافي الأجور مباشرةً إلى الحسابات البنكية للعمال. ومن شأن ذلك أن يحسّن رصد الامتثال للحد الأدنى للأجور ويوفّر بعض الحماية من رسوم السماسرة التعسفية. وقد أكد اتحاد نقابات العمال في إسرائيل، الهستدروت، للبعثة من جديد التزامه بدعم العمال الفلسطينيين في إسرائيل، بطرقٍ منها تولي قضاياهم لتسوية المنازعات بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

٨٢. ولا تزال أعداد هائلة من الفلسطينيين ممنوعة من تقديم طلبات للحصول على عمل أو ترخيص للتجارة بسبب حالات الاستبعاد الأمني الإسرائيلي. ولا يكون سبب استبعاد العمال واضحاً في العديد من الحالات. وتساعد منظمة ماتشسوم واتش غير الحكومية الفلسطينيين المصنَّفين ضمن القائمة السوداء على الطعن في وضعهم أمام المحاكم. ومن مجموع ٦٧ حالةً تولّتها المنظمة وصدر قرار بشأنها في عام ٢٠١٤، لم ترفض المحكمة رفع الأسماء من القائمة السوداء سوى في ١٥ حالة. ومنذ إطلاق المبادرة في عام ٢٠٠٥، قدمت منظمة ماتشسوم واتش أكثر من ٥٠٠ طلب طعن كُلّلت بالنجاح عموماً بنسبة ٧٠ في المائة. وفي عام ٢٠١٤، قدمت المنظمة أيضاً ١٣٠٠ التماس بالرفع من القائمة السوداء إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وحققت نجاحاً بحوالي ٦٠ في المائة (ماتشسوم واتش، ٢٠١٥). ومع ذلك، قد تُقابَل طلبات الترخيص المقدمة من هؤلاء العمال بالرفض لكونهم "قيد التحقيق"، وهو وضع غير قابل للطعن. ورغم أن أعداد حالات رفع الأسماء من القائمة السوداء إيجابية، فإنها توحي أيضاً بأن نظام الاستبعاد الأمني عموماً يعمل بطريقة عشوائية لا تخدم مصالح العمال الفلسطينيين ولا أصحاب العمل الإسرائيليين سواءً بسواءٍ.

٨٣. وكما لاحظت البعثة خلال سنوات عديدة، يثير وضع العمال الفلسطينيين المستخدَمين في المستوطنات التي أنشئت في الضفة الغربية، تساؤلات أساسية. ورغم أن عدد هؤلاء العمال الفلسطينيين ما فتئ يتزايد، فإن من غير المكفول حصولهم على الحماية اللازمة من التعسف والاستغلال وبيئات العمل التي تعرض صحتهم وسلامتهم للمخاطر. وتلقّت البعثة مرة أخرى معلومات تفيد بأن العمال الفلسطينيين في المستوطنات لا يحصِّلون الحد الأدنى الإسرائيلي للأجور وبأن عمل الأطفال لا يزال يمثل مشكلة خطيرة، لا سيما في وادي الأردن.

٨٤. ورغم أن السلطة الفلسطينية ممنوعة بموجب اتفاقات أوسلو من معالجة قضايا العمل في المنطقة جيم حيث توجد المستوطنات، فإن إسرائيل تطبِّق بواسطة أوامر عسكرية جزءاً صغيراً من تشريعاتها الخاصة بالعمل، بما في ذلك التشريع المتعلق بالحد الأدنى للأجور. ولا يُطبَّق العديد من القوانين الأخرى، كما أن إنفاذ القوانين كان على العموم منعدماً إلى حد كبير. أما فريق العمل المشترك بين الوزارات، الذي أشارت إليه البعثة في عام ٢٠١٤، والذي أنشئ للنظر في مسألة تطبيق قوانين العمل الإسرائيلية في الضفة الغربية، فقد أنجز عمله وقدّم تقريراً إلى الحكومة. ويحدّد هذا التقرير مجموعة من قوانين العمل المزمع تطبيقها في مستوطنات الضفة الغربية بواسطة أوامر عسكرية، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بإنفاذ قانون العمل وحماية الأجور ووقت العمل ومدفوعات الإجازة المرضية وإنهاء الخدمة. وتتباين الآراء في إسرائيل بشأن التدبير المقترح، إذ يشدد البعض على حاجة العمال إلى الحماية، بينما يعتبره آخرون ضمّاً تدريجياً للمنطقة جيم (هآرتس، ٢٠١٤).

٤ - الإدارة السديدة وبناء المؤسسات الفلسطينية

حدود عملية بناء المؤسسات

٨٥. تعتبر الإدارة السديدة وبناء المؤسسات إحدى الأولويات الإنمائية الرئيسية في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية (٢٠١٤-٢٠١٦) (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤أ). وقد جرت مناقشة تفاصيل الخطة بصيغتها النهائية الآن في تقرير البعثة لعام ٢٠١٤. ورغم ما تحقق من إنجازات جديرة بالذكر في بناء المؤسسات الفلسطينية وضمان الإدارة السليمة وتعزيز التنمية الاقتصادية، لا تزال قدرة هذه المؤسسات على العمل بفعالية في غزة والضفة الغربية على السواء تواجه عوائق شديدة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤ب؛ الأمم المتحدة، ٢٠١٤ب).

٨٦. وعلى نحو ما ورد في الفصول السابقة، تتعدد العقبات التي تعوق إجراء مزيد من التطوير وبناء المؤسسات: الانقسام السياسي والمؤسسي الفلسطيني المترسخ؛ تراجع النمو والأزمة المالية الضاغطة؛ تبعية الاقتصاد الفلسطيني وتزايد الفقر؛ معدلات البطالة المرتفعة للغاية؛ الوضع المتردي للشباب الفلسطيني، رجالاً ونساءً، إلى جانب عملية السلام المتعثرة وانعدام الثقة في المستقبل. وتزداد كل هذه العوامل حدة بفعل تأثير النزاع في غزة والتوترات المتزايدة في الضفة الغربية. وبالتالي، فإن استدامة أية تدابير متخذة في إطار الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية المعتمدة، أمر مشكوك فيه.

٨٧. وترى خطة التنمية الوطنية في استعادة الوحدة الوطنية شرطاً أساسياً لتمكين النظام السياسي الفلسطيني من الاضطلاع بدوره الحقيقي وتعزيز مؤسسات الدولة والنظام القانوني (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤أ). وفي حزيران/ يونيه ٢٠١٤، شكلت حكومة وفاق وطني فلسطيني من التكنوقراط كخطوة في اتجاه المصالحة الوطنية، ولكن العملية لا تزال هشة. وبالرغم من وجود رغبة في تنسيق الهياكل الحكومية التي كانت مقسمة في السابق وتوحيدها، فمن المسلم به أيضاً أن حكومة الوفاق الوطني تواجه تحديات رئيسية. ولا بد من مواءمة المؤسسات الحكومية والخدمة المدنية والنُظم القانونية وأخذ زمام السيطرة على المعابر الحدودية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤ب). وفي الوقت نفسه، تتيح المصالحة فرصة لتوسيع نطاق الجهود الأخيرة الرامية إلى بناء الدولة ليشمل غزة.

٨٨. والترتيبات الحالية للخدمات العامة في غزة استناداً إلى نظم إدارية مزدوجة، لا يمكن أن تستمر (البنك الدولي، ٢٠١٤). ولم يجرِ توضيح الوضع القانوني لقرابة ٤٠٠٠٠ من الموظفين المدنيين الذين كانت تستخدمهم السلطات الفعلية قبل تشكيل حكومة الوفاق الوطني والذين لا يزالون يديرون إلى حد كبير شؤون الإدارة العامة وتقديم الخدمات في غزة. ورغم الجهود المبذولة لإدماج هؤلاء الموظفين المدنيين، ما فتئت هذه المسألة دون حل. ولم تجر بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كان من المفترض، وفقاً لاتفاق المصالحة الوطني، إجراؤها في غضون ستة أشهر من تشكيل حكومة الوفاق الوطني. ولا يزال المجلس التشريعي الفلسطيني في حالة شلل، مما يحول دون إمكانية اعتماد تشريع موحد وتنفيذه.

٨٩. وبالرغم من هذه التحديات، يتواصل تعزيز بعض المؤسسات. وقد دأبت سلطة النقد الفلسطينية على بناء قدراتها كمصرف مركزي في المستقبل. وجرى إعداد مشروع قانون المصرف المركزي، الذي يتضمن عنصراً للإدماج المالي على نحو يتمشى مع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي. إضافة إلى ذلك، تشجع سلطة النقد الفلسطينية تعلم الشؤون المالية والمصرفية والإلمام بها في صفوف أكبر عدد ممكن من الشرائح الاجتماعية، بما فيها الشباب والأطفال. وتواصل مجموعة البنك الدولي وسلطة النقد الفلسطينية مناقشة مسألة تصميم مرفق جديد لضمان الائتمانات لفائدة القطاع الخاص في غزة (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٥).

حقوق الإنسان والعمل اللائق من أجل التنمية

٩٠. ترسي خطة التنمية الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في فلسطين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ والبرنامج الفلسطيني للعمل اللائق (٢٠١٣-٢٠١٦) إطاراً متيناً قائماً على حقوق الإنسان لغرض التنمية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤؛ الأمم المتحدة، ٢٠١٣؛ مكتب العمل الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣). ويعتبر احترام حقوق الإنسان أمراً أساسياً للشرعية الفلسطينية واستدامة الإدارة السديدة وزيادة تطوير المجتمع (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤ج). وعقب الانضمام في عام ٢٠١٤ إلى عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، تتهيأ المؤسسات الفلسطينية الآن لتقديم التقارير الدورية الأولى إلى الهيئات ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات.

٩١. ويبقى توسيع نطاق فرص العمل اللائق على رأس الأولويات ويجري اتخاذ المزيد من التدابير، مهما كانت متواضعة، لتعزيز التنمية الاقتصادية والعمل اللائق تمشياً مع خطة التنمية الوطنية وبرنامج العمل اللائق. وتقوم السلطة الوطنية الفلسطينية في الوقت الراهن بوضع برنامج استراتيجي شامل للعمالة في فلسطين للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٥أ). وقد صمم البرنامج حول ثلاث أولويات رئيسية هي: حفز الاستثمار وفرص العمل؛ الاستثمار في القوى العاملة الفلسطينية؛ تحسين البيئة المؤاتية. وبسبب عواقب الحرب في صيف عام ٢٠١٤، سيتعين أن تركز تدخلات العمالة في المقام الأول على إنعاش وإعادة إعمار غزة.

٩٢. ويظل الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية أداة مهمة للتصدي للفقر وتوليد فرص العمل والحد من معدل البطالة المرتفع. وتجري إعادة هيكلة الصندوق وقد أعيد تفعيل مجلس الإدارة الثلاثي. ويقوم الصندوق بتنفيذ المشاريع المتعلقة باستحداث فرص العمل والخدمات الاستشارية لنشاط الأعمال وتشجيع روح تنظيم المشاريع عن طريق الدعم و/أو مرافق القروض الائتمانية الميسرة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٥ب). وركزت الأنشطة تركيزاً خاصاً على توظيف المتخرجين الشباب والنساء صاحبات المشاريع والعاطلين عن العمل في غزة. وأقام الصندوق شراكة مع إيطاليا التي تعهدت بحوالي ٢٢ مليون يورو في شكل منح وقروض ميسرة.

الإدارة السديدة لسوق العمل وحقوق العمال

٩٣. تمشياً مع خطة التنمية الوطنية واستراتيجية قطاع العمل الخاصة بوزارة العمل، يولي برنامج العمل اللائق الأولوية للمساعدة التقنية المقدمة في مجالات الإدارة السديدة لسوق العمل والاستخدام والحماية الاجتماعية. وقد ركز العمل المضطلع به مؤخراً على إصلاح قانون العمل وتفتيش العمل وتعزيز المؤسسات والإجراءات الفعالة لدعم الحوار الاجتماعي الثلاثي ونظام شامل للضمان الاجتماعي.

٩٤. وبدعم من منظمة العمل الدولية، تتابع مجموعة العمل الثلاثية وأكثر المعنية بإصلاح قانون العمل، استعراضها الشامل لتشريعات العمل القائمة بغية اقتراح تعديلات بما يتمشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. ويجري حالياً إنشاء العديد من اللجان التقنية الثلاثية للإسهام في إصلاح قانون العمل. والشركاء الاجتماعيون ملتزمون بوجه خاص باعتماد التعديلات أو فحص التشريعات القائمة بشأن عمل الأطفال وقضايا الشباب. وبالنظر إلى استمرار الانقسام بين الضفة الغربية وغزة واختلال عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، سيكون من الضروري أن تحظى التعديلات المقترحة لقانون العمل الفلسطيني بأوسع قبول ممكن من جانب المجموعات المختلفة والشركاء الاجتماعيين. ووزارة العمل ملتزمة بإعادة تنشيط لجنة سياسات العمل الثلاثية الوطنية، نظراً لدورها المهم في عملية إصلاح قانون العمل؛ بيد أنها لم تجتمع في عام ٢٠١٤.

٩٥. وتلقى مشروع قانون نقابات العمال، الذي اقترحته وزارة العمل، تعليقات تقنية من منظمة العمل الدولية في أوائل عام ٢٠١٥. وأكدت الوزارة من جديد أن من شأن النص النهائي أن يتمشى مع معايير العمل الدولية، وسهل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إجراء مناقشات تقنية على نطاق أوسع بشأن مشروع القانون في صفوف منظمات العمال في آذار/ مارس ٢٠١٥. وثمة حاجة ملحة إلى قانون جديد موحد لنقابات العمال، لأن وضع الحرية النقابية لا يزال غير مسّوى.

٩٦. ويقر برنامج العمل اللائق بأن تفتيش العمل يشكل دعامة أساسية للإدارة السديدة وتنظيم سوق العمل (مكتب العمل الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣). وتواصل منظمة العمل الدولية العمل مع مفتشية العمل في مجال السلامة والصحة المهنيتين. وقد شمل ذلك تدريب مفتشي العمل على التحقيق في الحوادث والأمراض المهنية، كما شمل تدريباً ثلاثياً بشأن القواعد الأساسية في السلامة والصحة المهنيتين وعمليات تقييم المخاطر. والمناقشات جارية أيضاً فيما يتعلق بوضع قاعدة بيانات لتعزيز إدارة تفتيش العمل.

٩٧. ولا يزال الامتثال للحد الأدنى للأجور مسألة قائمة، لا سيما في القطاعات التي تهيمن عليها الإناث، بما فيها المنسوجات والخدمات مثل رعاية الأطفال. وقد اجتمعت اللجنة الوطنية المعنية بالأجور في عام ٢٠١٥ لأول مرة منذ اعتماد سياسة الحد الأدنى للأجور في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، واتفقت على مجموعة من الإجراءات من أجل ضمان التطبيق السليم للحد الأدنى الوطني للأجور (مكتب العمل الدولي، غير مؤرخ). ونظمت وزارة العمل العديد من الحملات لاستثارة الوعي بشأن الحد الأدنى للأجور وعززت أنشطة تفتيش العمل في هذا المجال. ويعتبر الإنفاذ الفعال للحد الأدنى للأجور كذلك أمراً أساسياً في سياق الضمان الاجتماعي، نظراً لاستناد اشتراكات الضمان الاجتماعي إلى الحد الأدنى للأجور.

آليات الحوار الاجتماعي

٩٨. أحرز المزيد من التقدم في اتجاه تعزيز القدرات المؤسسية وآليات الحوار الاجتماعي. وأسهمت مذكرة التفاهم المبرمة بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، في تحسين مناخ الحوار الاجتماعي. وتواصل المنظمتان، إلى جانب وزارة العمل أداء دور مهم في الحوار الاجتماعي من خلال اللجان التقنية الثلاثية المعنية بالضمان الاجتماعي وعمالة النساء والإنصاف في الأجور والسلامة والصحة المهنيتين وإصلاح قانون العمل. وقد تم التوصل إلى توافق ثلاثي حول مشروع سياسة وبرنامج وطنيين بشأن السلامة والصحة المهنيتين (٢٠١٥-٢٠١٩)، جرى عرضه على مجلس الوزراء للتصديق عليه. وتتضمن السياسة توصيات لتحسين وإصلاح تشريعات السلامة والصحة المهنيتين.

٩٩. وعلى الرغم من التقدم المحرز في الحوار الاجتماعي، لا تزال معدلات الانتساب إلى النقابات متدنية. ويستفيد عدد قليل من العاملين بأجر في القطاع الخاص من الاتفاقات الجماعية وثمة حاجة إلى المضي في تعزيز آليات الحوار الاجتماعي. ويتمثل بعض ما أفيد عنه من عقبات أمام زيادة العضوية النقابية، في القيود المفروضة على تنظيم النقابات في غزة واتساع الاقتصاد غير المنظم ومواطن الضعف المؤسسية وعدم الوعي بحقوق العمل في صفوف العمال، فضلاً عن التدخل السياسي. وأحيطت البعثة علماً بحوادث المضايقة التي يتعرض لها النقابيون.

١٠٠. ويبلغ عدد الأعضاء في الغرف الثماني عشرة المنضوية تحت اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، في الوقت الراهن أكثر من ٧٠ ٠٠٠ منشأة، تعتبر ٤٠ ٠٠٠ منها من الأعضاء الفاعلين (مكتب العمل الدولي واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، ٢٠١٥ب). وفي تطور إيجابي حصل في عام ٢٠١٤، أنشئت أربع غرف جديدة في غزة وجرى تنظيم انتخابات. وتفتقر هذه الغرف حالياً إلى المهارات التنظيمية والإدارية، وكذلك إلى سياسات التواصل الشبكي. وهناك بالتالي حاجة إلى تعزيز قدراتها كي تتمكن من أداء وظيفتها بوصفها من الشركاء الثلاثيين ومن أن تشارك على نحو نشط في الحوار الاجتماعي الوطني (المرجع نفسه). وأنشئ منذ عهد قريب جداً مركز جديد لصاحبات المشاريع في غرفة غزة. وواصل منتدى سيدات الأعمال تقديم الدعم لتشكيل الوحدات الخاصة بسيدات الأعمال ودعمها في الغرف المحلية. وبالإضافة إلى الوحدات الست المعنية بالمساواة بين الجنسين والمنشأة أصلاً، من المقرر إنشاء ثلاث وحدات أخرى.

أوجه التقدم المحرز في الحماية الاجتماعية

١٠١. حُدد هدف إرساء نظام متكامل للضمان الاجتماعي وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية بوضوح في برنامج العمل اللائق (مكتب العمل الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣) وخطة التنمية الوطنية. وقد عقدت اللجنة الوطنية الثلاثية للضمان الاجتماعي، التي أنشئت في عام ٢٠١٢، اجتماعات مكثفة على مدى عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥، وواصلت منظمة العمل الدولية دعم إرساء أول نظام للضمان الاجتماعي لصالح عمال القطاع الخاص وأفراد أسرهم. وسيتم تمويل النظام الجديد عن طريق الاشتراكات التي يدفعها العمال وأصحاب العمل وستتولى إدارته مؤسسة للضمان الاجتماعي، يديرها مجلس ثلاثي للإدارة. وبدعم من منظمة العمل الدولية، أنجز فريق الصياغة القانوني الفلسطيني الصيغة النهائية لمشروع قانون الضمان الاجتماعي بالاستناد إلى معايير العمل الدولية وأفضل الممارسات. وقد عرض المشروع على اللجنة التوجيهية الثلاثية للضمان الاجتماعي، التماساً لتعليقاتها عليه، والعمل جارٍ على قدم وساق لإنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي.

١٠٢. ولا تزال ثمة بواعث قلق بشأن ما وصف بأنه نظام "تكميلي" للمعاشات الخاصة، الذي وافق مجلس الوزراء على لائحته في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١٤. والنظام المقترح هو نظام طوعي للمعاشات التقاعدية من أجل عمال القطاع الخاص، يستند إلى معدل عال للاشتراك يبلغ ١٩ في المائة وليس إلى نهج الإعانات المحددة. بيد أن اللائحة الرامية إلى اعتماده لا تزال معلقة.

تمكين المرأة

١٠٣. إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمر أساسي بالنسبة إلى البرنامج الإنمائي الوطني (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤أ). ورغم اعتماد العديد من السياسات والخطط الشاملة في السنوات الأخيرة، لا تزال المرأة تواجه الكثير من التحديات في سوق العمل. ويظل الانخفاض الكبير في معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة وارتفاع معدلات البطالة، لا سيما في صفوف المتخرجات الشابات، فضلاً عن فجوة الأجور بين الجنسين، يمثل الشغل الشاغل. والتعليم ليس ضماناً لإيجاد وظيفة. وتظل مستويات العنف ضد المرأة مباشرة بعد الحرب في غزة مرتفعة للغاية.

١٠٤. وتبرز حاجة كبيرة إلى مشاركة المرأة في وضع السياسات واتخاذ القرارات، لا سيما بالنظر إلى الجهود المبذولة حالياً لاستعادة الوحدة الوطنية والشروع في إعادة إعمار غزة. والحال أن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً في هيئات وعمليات صنع القرار الرسمية. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، وصل عدد المناصب الوزارية التي تشغلها المرأة إلى ثلاثة مناصب من أصل ١٧ منصباً وزارياً في حكومة الوفاق الوطني. ولا تمثل المرأة سوى ١٥ في المائة من القضاة و١٦ في المائة من المدعين العامين و٢١ في المائة من المحامين، وهو ما يشكل انخفاضاً مقارنة بالعام المنصرم (الأمم المتحدة، ٢٠١٤ج، الفقرة ١٧).

١٠٥. واستمر اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز تمكين المرأة والتصدي للتمييز بين الجنسين، بما في ذلك بناء قدرات اللجنة الوطنية لتشغيل النساء وأصحاب المصلحة الثلاثيين في مجال تعزيز الإنصاف في الأجور. واستهلت رسمياً في آذار/ مارس ٢٠١٥ دراسة بشأن الإنصاف في الأجور، يزمع أن يضطلع بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بدعم من منظمة العمل الدولية. وستحلل هذه الدراسة ثغرة الأجور بين الجنسين في قطاع التعليم الذي يعتبر أهم قطاع يتركز فيه عمل النساء في الضفة الغربية وغزة. وتبقى اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، التي تحظى بمركز مراقب في اللجنة الاستشارية الثلاثية الوطنية، محفلاً مهماً للحوار الاجتماعي. وقد استهلت خطتها التنفيذية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، التي وضعت بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وستركز الأنشطة على سياسات تستهدف المرأة في الزراعة والصناعات الغذائية لحماية منتجاتها.

١٠٦. ومن التطورات الجديرة بالذكر، القيام في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ بإنشاء المرصد الوطني لرصد العنف ضد المرأة في سوق العمل. وتم توقيع مذكرة تفاهم بين اللجنة الوطنية لتشغيل النساء ورابطة مفتاح من أجل إجراء استعراضين وثائقيين لرصد العنف ضد المرأة في سوق العمل، لا سيما في قطاعي الخدمات والزراعة. وتقوم اللجنة الوطنية لتشغيل النساء بالتنسيق مع وزارة شؤون المرأة لتمويل المرصد بدعم من إيطاليا (اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، ٢٠١٤). ووفرت منظمة العمل الدولية التدريب لموظفي معهد دراسات المرأة في بير زيت، بشأن منهجية التدقيق التشاركي في المساواة بين الجنسين، بغية إعدادهم للتصدي لقضايا التمييز في مكان العمل، وقدمت المنظمة الدعم لإجراء البحوث في عام ٢٠١٥ بشأن العنف القائم على نوع الجنس.

١٠٧. ويواصل اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية اتخاذ خطوات لزيادة تمثيل المرأة. وأخبر ممثلو الاتحاد البعثة عن تزايد عدد النساء اللواتي التحقن بالاتحاد، وعن تواصل التعاون مع منتدى سيدات الأعمال. وتضم الغرف حالياً ١ ٠٢٥ امرأة، يحصلن على المساعدة فضلاً عن الحوافز في شكل رسوم رمزية للعضوية. وقام مركز خدمات تنمية المشاريع التابع لمنتدى سيدات الأعمال بتكثيف أنشطته بشأن التدريب على المهارات التقنية لصالح سيدات الأعمال وصاحبات المشاريع، وهو تدريب يؤدي إلى تعزيز وتحسين الأعمال المملوكة للنساء، بما في ذلك لأغراض التصدير. وتكتسي أهمية تبادل الخبرات والمعارف مع الأقران بشأن استخدام المعدات والتجهيزات، دلالة خاصة. وواصل منتدى سيدات الأعمال الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى تشجيع النساء على بدء مشاريعهن الخاصة، بما في ذلك تنظيم التدريب الداخلي ومساعدة النساء على وضع خطط لنشاط أعمالهن وتيسير اتصالهن بالمصارف.

١٠٨. وفي غزة، يستمر وضع المرأة في التدهور. ويصح هذا الأمر بوجه خاص بالنسبة إلى النساء اللاتي ترملن بسبب الحرب والنساء المعيلات للأسر المعيشية والنساء المعوقات. كما تواجه المرأة تحديات قانونية فيما يتعلق بالحق في فتح حساب مصرفي والحق في التصرف في ممتلكات زوجها المتوفي (الأمم المتحدة، غير مؤرخ؛ الأمم المتحدة، ٢٠١٤ج). وأبلغ بعض المحاورين البعثة بأنه على الرغم من المؤهلات التي تتمتع بها المرأة في كثير من الأحيان، فإنها لا تستطيع العثور على عمل. وغالباً ما تقوم بإنشاء المشاريع كاستراتيجية للبقاء ولتحسين الحياة الأسرية. ويحد الوضع السياسي من الفرص الاقتصادية وفرص مزاولة الأعمال وتسويق المنتجات، ولا يتاح التدريب اللازم على المهارات للنساء اللاتي يرغبن في دخول معترك المهن غير التقليدية. ويبقى العنف ضد المرأة وعدم احترام حقوقها في العمل مشاكل يعاني منها القطاع الخاص، مع عدم توفر سبل

كافية للانتصاف. ولقد أنشأت النساء مشاريع أعمال من قبيل أعمال التطريز ومنذ عهد أقرب مشاريع توفر مواد التنظيف وصنع السجاد، إلا أن العديد من المشاريع تعرض للدمار وهناك نقص في الموارد.

١٠٩. وواصلت الوحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أنشطتها لاستثارة الوعي في صفوف النساء الأعضاء بشأن حقوق المرأة، ولزيادة تمثيل المرأة في هيكل الاتحاد وأنشطته. وانضمت نقابات جديدة إلى الاتحاد ووصل إلى علم البعثة أنه جرى إنشاء نقابة للعاملين في مجال رعاية الأطفال. بيد أن افتقار مستخدمي القطاع العام إلى القدرة التفاوضية يؤثر تأثيراً خاصاً في المرأة التي تحظى بقدر أقل من آليات الدعم، وتبرز الحاجة إلى تحسين قدرة المرأة على التنظيم. وفي غزة، يُذكر أن انخفاض معدل انتساب النساء إلى نقابات العمال يُعزى إلى القيود المفروضة على الحرية النقابية وانخفاض نسبة النساء في القطاع الخاص وغياب إعانات الأمومة وانعدام الوعي في صفوف النساء فيما يتعلق بدورهن في الاقتصاد والحواجز الثقافية التي تقيد حرية تنقلهن.

التركيز على العمال المعوقين

١١٠. فاقمت الحرب في غزة من وضع العمال المعوقين الذين يواجهون تحديات متزايدة في الوصول إلى سوق العمل وإيجاد عمل لائق. وبدعم من منظمة العمل الدولية، تهدف الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية، إلى تحسين سبل وصول الأشخاص المعوقين إلى إدارات التوظيف العامة والبرامج الأخرى التي تدعم استحداث الوظائف. ونُظمت مناقشات بين وزارة العمل ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل والمنظمات المعنية الأخرى بشأن التحديات الرئيسية التي يواجهها الرجال والنساء من ذوي الإعاقة في سوق العمل، وبشأن الثغرات القائمة في قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لعام ٢٠٠٠. وفي أيار/ مايو ٢٠١٤، أنشئت لجنة استشارية تضم طائفة واسعة من أصحاب المصلحة لتوجيه الأنشطة المتعلقة بإدراج مسألة الإعاقة في سياسات وبرامج وخدمات العمل والاستخدام والإشراف عليها، ولتعزيز الحوار. ويتضمن إعلان منتدى العقبة لإدراج الإعاقة في سياسات العمالة في فلسطين، الذي اعتمد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، ١٦ نقطة عمل متفق عليها، تشمل: استعراض تشريعات العمل الموجودة من منظور الإعاقة ومراعاة احتياجات المعوقين؛ هدف يتمثل في استخدام ٥ في المائة على الأقل من المعوقين في الإدارات الحكومية من خلال خطة عمل لاستحداث الوظائف على مدى ثلاث سنوات (٢٠١٦-٢٠١٨)؛ التأكيد على دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص في استخدام المعوقين وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان والعمل اللائق (مكتب العمل الدولي؛ الهيئة الاستشارية الفلسطينية، ٢٠١٤).

تنمية القطاع الخاص

١١١. لا يزال يُنظر إلى القطاع الخاص باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية، وبالرغم من القيود المفروضة، يظل ثمة اقتناع بأن من شأن التنمية الصناعية وتحسن الاقتصاد أن يسهما في بناء الدولة (مكتب العمل الدولي واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، ٢٠١٥ب). ويجري اتخاذ مبادرات لدعم المنتجات المحلية ولتعزيز الإنتاجية. وقد أشار المحاورون إلى أهمية تعزيز العلاقات التجارية مع الأسواق الواعدة، وإقامة صلات مع الجالية الفلسطينية في الخارج. غير أن القيود الحالية التي تعيق الاستثمار في فلسطين خففت من هذه التوقعات.

١١٢. وفيما يتعلق بروح تنظيم المشاريع لدى المرأة، أخبر ممثلو اللجنة الوطنية لتشغيل النساء البعثة بأن معظم الأنشطة والأعمال الإنتاجية للنساء تتركز في تصنيع المواد الغذائية والحلويات والحرف اليدوية التقليدية وإنتاج الصابون وكريمات التجميل المصنوعة من المواد الطبيعية. ولا تزال المرأة تواجه مشاكل في تسويق منتجاتها، محلياً وخارجياً على حد سواء، وتضع اشتراطات التسجيل عبئاً مالياً إضافياً على المشاريع الصغيرة التي تديرها المرأة. كما تفتقر المرأة إلى القدرة المالية لتنويع أعمالها. وتسعى بعض النساء إلى اقتناص الفرص للعمل كمصممات وصانعات للألبسة والمنسوجات. وتواجه النساء صاحبات المشاريع، والقطاع الخاص الفلسطيني على نحو أعم، منافسة شديدة في سوق محدودة تجتاحها السلع الإسرائيلية وغيرها من السلع الأجنبية. ويحتاج المنتجون المحليون إلى الدعم المباشر. وإلا فإن ما سيظل سائداً في القطاع الخاص، هو المشاريع الصغيرة وبالغة الصغر ذات الفرص الضئيلة للنمو.

١١٣. وتشدد الخطة الاستراتيجية لقطاع التعاونيات في فلسطين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، على دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣). ويُبرز تقييم منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٤ بشأن التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية، الحاجة إلى دعم اعتماد قانون التعاونيات الموحد وتقديم الحوافز إلى التعاونيات من أجل وضع سياسات وإجراءات إدارية ومالية وتوفير الدعم إلى التعاونيات النسائية (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٤ب). وقد قدمت منظمة العمل الدولية الدعم إلى المديرية العامة للتعاونيات في وزارة العمل، لتحديد القطاعات الاقتصادية غير التقليدية الجديدة من أجل تنمية التعاونيات لصالح النساء. وفي سياق مشروع لمنظمة العمل الدولية لدعم سبل العيش وفرص العمل في قطاع صيد الأسماك في غزة، اعتُبر تدريب أعضاء التعاونيات في القطاع على إدارة التعاونيات، مع التركيز على تربية المائيات، من الأولويات الرئيسية.

إعادة إعمار غزة

١١٤. تقدم الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة، التي وضعتها حكومة الوفاق الوطني وقدمتها إلى مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، استجابة شاملة لمواجهة الدمار الذي لحق بغزة، بما في ذلك اتخاذ تدابير لدعم الاقتصاد والإدارة السديدة. وتقر الخطة بأن قيام إدارة عامة موحدة وفعالة في إطار حكومة الوفاق الوطني، أمر محوري لنجاح جهود الإنعاش وإعادة الإعمار (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤ب).

١١٥. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، أنشئت آلية إعادة إعمار غزة على أساس اتفاق مؤقت بين حكومة الوفاق الوطني وحكومة إسرائيل بوساطة من الأمم المتحدة. وتمثل هذه الآلية خطوة مهمة في اتجاه تحقيق هدف رفع الحصار، (الأمم المتحدة، ٢٠١٤د). ويتمثل الهدف العام في تمكين تنفيذ أعمال البناء وإعادة الإعمار على نطاق واسع في غزة. وقد صممت آلية إعادة إعمار غزة بهدف تمكين حكومة الوفاق الوطني من قيادة الجهود التي يضطلع بها القطاع الخاص في غزة لإعادة بناء المنازل والهياكل الأساسية المتضررة والمدمرة أثناء الجولة الأخيرة من الأعمال العدائية. ومن شأنها أيضاً أن تعالج الشواغل الأمنية الإسرائيلية. وتتوقع الآلية أن تضم العملية مسارين رئيسيين للعمل: الأول بقيادة حكومة الوفاق الوطني والثاني بقيادة الأمم المتحدة. ويعتمد المساران معاً على إنشاء قاعدة بيانات مركزية داخل وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية لتعقب المواد اللازمة والمقدّمة لغزة. وسيتم تحديد مشاريع الهياكل الأساسية استناداً إلى الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة، وسوف تدرج في قاعدة البيانات بعد الحصول على موافقة السلطات الإسرائيلية. وشُكل فريق توجيهي رفيع المستوى، يضم ممثلين عن وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية والمنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، لضمان أن تسير جميع العمليات على نحو سلس (المرجع نفسه).

١١٦. ومع ذلك، فلا بد من تسريع وتيرة إعادة الإعمار، إذا كان من المزمع تلبية الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين من الرجال والنساء والأطفال. وقد ظل تنفيذ آلية إعادة إعمار غزة بطيئاً، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى عدم ورود ما يكفي من الأموال التي تعهد بها المانحون خلال مؤتمر القاهرة، كما أن التأخير في إجازة الآلية للمشاريع أدى إلى مفاقمته (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥ج). وخلال زيارة البعثة، كانت مواد البناء الواردة موجهة بصفة أساسية لإصلاح المساكن الخاصة، وليس للتوسع في إعادة بناء مؤسسات القطاع الخاص والهياكل الأساسية الأخرى.

١١٧. وتقوم خطة دعم الأمم المتحدة لتحويل قطاع غزة (٢٠١٤-٢٠١٦) (الأمم المتحدة، ٢٠١٤ه) بتنسيق مساهمة الأمم المتحدة في الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة. وسيركز إسهام منظمة العمل الدولية في جهود إعادة الإعمار على ثلاث أولويات رئيسية، هي: العمالة الطارئة من أجل إعادة تأهيل الهياكل الأساسية المجتمعية وتحسين الوصول إلى الخدمات؛ تعزيز مهارات وقابلية استخدام الشباب من النساء والرجال والأشخاص المعوقين لتلبية احتياجات سوق العمل المرتبطة بإعادة الإعمار والإنعاش؛ تعزيز المعارف وتنمية القدرات لصالح الهيئات المكونة الثلاثية والشركاء المحليين في غزة لتعزيز نهج عمل لائق في مواجهة الأزمة وتحقيق الانتعاش.

١١٨. وفي الوقت الذي تبرز فيه الحاجة إلى فرص فورية لتوليد الدخل، لا بد أيضاً من معالجة الاحتياجات الإنمائية طويلة الأجل المرتبطة بسبل العيش المستدامة والوظائف اللائقة. وينبغي لأي استراتيجية استشرافية بخصوص غزة أن تهدف إلى إدراج العمالة في جميع الجهود الأخرى للإنعاش وإعادة الإعمار. وينبغي للأولويات قصيرة الأجل أن تشمل توفير الدخل من خلال الأجور ووضع برامج إعانات الأجور وتكثيف الدورات قصيرة الأجل للتدريب على المهارات في المجالات التي تشهد طلباً على اليد العاملة. وعلى المدى

الأطول، ثمة فرص للتركيز على القطاعات غير التقليدية، وبالتالي استحداث فرص عمل للرجال والنساء. إضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري أيضاً توفير التدريب والدعم المالي إلى العاملين لحسابهم الخاص والتدريب على استهلال المشاريع وإقامة الروابط المالية، فضلاً عن الأنشطة المولدة للدخل بالنسبة إلى النساء المعيلات للأسر المعيشية (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٥أ).

١١٩. وفاقم الصراع من التحديات الموجودة أصلاً والمتعلقة بنوعية التعليم وبإمكانيات قيام الشباب في غزة بتنمية مهارات تنظيم المشاريع والمهارات الأخرى. وبلغ إلى علم البعثة أن الأغلبية الساحقة من الطلاب يتخصصون في الدراسات الإنسانية، وأن قلة قليلة منهم تختار الالتحاق بالدراسات العلمية. ولا يزال يُنظر إلى التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين باعتبارهما مساراً أقل شأناً، بالرغم من الإمكانات التي يتمتعان بها لسدّ الثغرات الشاسعة في المهارات وتحسين القابلية للاستخدام والإنتاجية. وهناك حاجة ملحة إلى زيادة عدد مراكز التدريب المهني وتحسين نوعيتها، إلا أن الوسائل المالية غير كافية. وقد يبدو اعتماد رزمة شاملة أمراً مسوغاً، لا سيما بالنسبة إلى الشابات والشبان، في جميع مستويات التعليم ومراعاة احتياجات المعوقين أيضاً.

٥ - الضغوط المتعاظمة في الجولان السوري المحتل

١٢٠. تتمثل الضغوط التي يواجهها اليوم المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل في أربعة أوجه. أولها هو الاحتلال الذي مضى عليه الآن قرابة خمسة عقود، بما في ذلك عملية الضم التي قامت بها في عام ١٩٨١. وثانيها هو استمرار التمييز والقيود المفروضة فيما يتعلق بالحقوق في الأرض والماء والبناء. وينشأ ثالثها عن فرص الدخل المتاحة في الاقتصاد الإسرائيلي، التي تقترن بتدابير تهدف إلى المزيد من الإدماج. ورابعها، وهو الأحدث عهداً، يعود إلى النزاع السوري في الجانب الآخر من الخط الفاصل، مما يؤثر على نحو متزايد في سبل العيش وفرص المسار المهني للمواطنين السوريين الذين يعيشون تحت الاحتلال.

١٢١. ولم يتغير وضع العمال والمزارعين وأصحاب المشاريع السوريين في الجولان السوري المحتل تغيراً جذرياً. بل أصبح أكثر هشاشة، ذلك أن تدابير الدعم والحماية الملموسة التي كانت توفرها الجمهورية العربية السورية اضمحلت. وتشمل هذه التدابير إمكانية بيع التفاح بسعر مؤات مضمون والفرص المتاحة للمئات من الطلاب للحصول على تعليم عالٍ مجاناً في جامعة دمشق. ومتى أنهى الطلاب القلائل الذين لا يزالون في دمشق دراستهم، فإن هذا الدعم العملي والمعنوي لن يعود موجوداً. وقد أتاح التعليم المقدم في دمشق فرصاً للإرتقاء المهني أمام الشباب، لا سيما في المجال الطبي، سواء في الجولان السوري المحتل أو في جميع أنحاء إسرائيل، حتى إذا لم تحظَ مؤهلاتهم بالاعتراف. بل إن الشباب يبحثون أكثر فأكثر عن الفرص التعليمية بعيداً عن الوطن، في أوروبا.

١٢٢. ويتابع المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل بقلق شديد، وبدرجة من الارتياع، التطورات على الجانب الآخر من الخط الفاصل. وقد عكست الخلافات داخل مجتمعهم، بل وحتى داخل أسرهم، تقريباً الانقسامات التي تعم الجمهورية العربية السورية، ولكن السلام كان هو العنصر الغالب في البلدات والقرى. وفي ٢٠١٤، أفادت البعثة عن إعراب المواطنين السوريين بالإجماع عن تشبثهم بهويتهم السورية بصرف النظر عن وجهات نظرهم بشأن النزاع القائم. وقد أفيدت البعثة أن هذا الحال لم يتغير رغم الضغوط التي قد يتعرض لها الشباب بصورة خاصة.

١٢٣. ونظراً إلى أن سوق العمل الإسرائيلية مفتوحة أمام المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، فقد اختار عدد منهم البحث عن مستقبل له في إسرائيل. ومنذ أن أصبح النزاع في الجمهورية العربية السورية أكثر حدة، بات هناك شعور بأن إسرائيل قد كثفت سياسات الإدماج، من خلال المناهج الدراسية وكذلك الأنشطة الرياضية والثقافية التي تستهدف الشباب. ونظراً لمحدودية الفرص المتاحة محلياً، فإن سوق العمل الإسرائيلية الأوسع نطاقاً تتيح بدائل جذابة يصعب حتى على أشد الوطنيين السوريين اقتناعاً بالقضية، تجاهلها. وعلى كل حال، يتعامل المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل في الحياة اليومية مع الإسرائيليين بدون الحواجز والقيود السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٢٤. ومع أن المستوى التعليمي للمرأة مرتفع، فإنه يصعب عليها إيجاد عمل في المجتمع الذي تعيش فيه، بل إن البحث عنه خارجه هو أمر أصعب من ذلك. وعندما تجد المرأة عملاً، يكون أجرها أقل من الأجر الذي يتقاضاه الرجل وغالباً ما يقل كثيراً عن الحد الأدنى للأجور. وهناك قرابة ٥٠ في المائة من المعلمين من النساء. بالإضافة إلى ذلك، أدى تنظيم المشاريع الصغيرة إلى قيام النساء بصنع الملابس وبيعها وإنشاء صالونات تصفيف الشعر. وقد يكون الحفاظ على هذه المشاريع أمراً شاقاً نظراً إلى الطلب المحدود والمهارات غير الكافية لتنظيم المشاريع. وتستخدم بعض النساء في المستوطنات الإسرائيلية في فرز التفاح وتوضيبه، وكذلك في أعمال التنظيف. وقد يتعرضن للاستغلال من جانب صاحب عملهن ومن جانب المتعاقدين المحليين الذين يجدون لهن هذه الوظائف.

١٢٥. ولم يطرأ في السنة الماضية أي تغيير يذكر على عدد المواطنين السوريين والمستوطنين الإسرائيليين في الجولان السوري المحتل، إذ يبلغ عدد المواطنين السوريين ٢٠٠ ٢٤ مواطن يعيشون في خمس قرى، مقارنة مع ٤٠٠ ١٩ مستوطن إسرائيلي يتوزعون على ٣٢ مستوطنة (المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٥). ومع ذلك، ما فتئت المستوطنات القائمة تنمو، مع زيادة السياحة والبناء وتوسع صناعة النبيذ، والتنقيب عن النفط في السنوات الثلاث الأخيرة. ويبدو أيضاً أن السياحة تجتذب المزيد من الإسرائيليين الذين يمتلكون مساكن في المنطقة ولكنهم لا يعيشون ولا يعملون هناك على مدار السنة.

١٢٦. وأدلّ برهان على الظروف غير المتكافئة بين المواطنين السوريين والمستوطنين الإسرائيليين، هو وضع المياه. فقد توسعت الزراعة، لا سيما فيما يتعلق بزراعة التفاح، خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من الاحتلال. ولكن مع تنامي نشاط المستوطنات، بات وصول المزارعين السوريين إلى المياه محدوداً أكثر فأكثر،

وارتفعت أسعار المياه نفسها. وأصبحت تكلفهم دولاراً أمريكياً واحداً للمتر المكعب الواحد، في الوقت الذي يدفع فيه المستوطنون ٣٠ سنتاً للكمية ذاتها. كما يتمتع المستوطنون بسبل مدعومة للاستفادة من مياه الفيض في حين لم يسمح للمزارعين السوريين ببناء خزانات جديدة للمياه منذ ما يناهز ٣٠ عاماً. وتحصل تعاونيات المواطنين السوريين البالغ عددها ٢٠ تعاونية على ٤ ملايين متر مكعب من المياه سنوياً، مما يمثل ٢٠٠ متر مكعب للدونم [٩] الواحد من الأرض. ومقارنة بذلك، يحصل المستوطنون على ٨٠٠ متر مكعب للدونم الواحد. ولا يتلقى المزارعون السوريون سوى ثلث ما يعتبرونه الحد الأدنى لتلبية احتياجاتهم الزراعية. وهذا يعني أنهم قادرون على إنتاج ٢,٥ طن من التفاح في الدونم الواحد مقارنة مع متوسط انتاج المستوطنين الذي يتراوح ما بين ٦ و٨ أطنان.

١٢٧. ويُذكّر مجسم بارز لتفاحة حمراء في مدخل قرية مجدل شمس، الزائر بالأهمية الاقتصادية لزراعة التفاح بالنسبة إلى الجولان السوري المحتل. وخلال العامين الماضيين، لم يتم تصدير أي كمية من التفاح إلى الجمهورية العربية السورية التي كان فيها ثمن الكيلوغرام الواحد من التفاح البالغ دولاراً أمريكياً واحداً أكثر بثلاث مرات من ثمنه في السوق الإسرائيلية. غير أن هناك فرصاً نتيجة لزيادة الطلب في إسرائيل حيث توقفت زراعة الأرض هذا العام للسماح بتجدد مقومات الأرض الطبيعية. وتبقى نسبة ٧٠ في المائة من التفاح الذي أنتج خلال موسم الجني الماضي، في المستودعات. ونظراً للفائض، هبطت الأسعار. ويمكن أن يحصل صندوق من التفاح يبلغ وزنه ٤٠٠ كيلوغرام على ثمن قدره ٧٠٠ شيكل إسرائيلي جديد، وهو ما يعادل تقريباً تكلفة الإنتاج. وفي أفضل الأحوال، لن يمكن بيع سوى ٦٠ في المائة من التفاح المنتج هذا العام. ومع ذلك، حتى وإن لم تكن الزراعة مربحة، فإن المواطنين السوريين لا يريدون التخلي عنها، لأن الأرض إذا لم تزرع، تصبح عرضة لخطر المصادرة من قبل السلطات الإسرائيلية.

١٢٨. وقد بُني قرابة خُمس القرى بدون تراخيص البناء الرسمية المطلوبة على الأراضي التي أعلنتها إسرائيل "أرض دولة"، والتي تقع مع ذلك ضمن الحدود البلدية لهذه القرى. وتعاملت السلطات الإسرائيلية حتى الآن مع هذا البناء أساساً من خلال فرض غرامات دون هدم هياكل الأبنية. ويضطر بعض الناس إلى دفع هذه الغرامات سنوياً، مما يجعلها شبيهة بالضرائب على الأملاك. بيد أن مستواها زاد في الآونة الأخيرة زيادة كبيرة، حيث ارتفع من ١٠ ٠٠٠ شيكل إسرائيلي جديد إلى ٢٠٠ ٠٠٠ شيكل إسرائيلي جديد، متخطياً بذلك حداً يمكن أن يهدد على نحو خطير سبل عيش المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل.

[٩] كل دونم يساوي ٠,١ هكتار.

ملاحظـات ختاميـة

١٢٩. ما فتئت حياة وسبل عيش العمال الفلسطينيين وأسرهم متسمة بفرص العمل غير المؤكدة وانعدام النمو في الضفة الغربية والتوترات في القدس الشرقية وبطء إعادة الإعمار وارتفاع مستوى الحرمان في غزة. والعوامل ذاتها تؤثر في المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل. ولا تزال العقبات الرئيسية قائمة: القيود الناشئة عن الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات، ما انفكت تترسخ على نحو متزايد في الأراضي المحتلة. وهناك شعور بأن الحيز المتاح أمام تنمية المجتمع الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة في نهاية المطاف، حيز ما فتئ يتناقص باستمرار.

١٣٠. وتبدو التطورات الاقتصادية والسياسية خصوصاً معلّقة ريثما تولّد الديناميات الداخلية لإسرائيل والفلسطينيين معاً هياكل الإدارة التي يمكن أن توفر الظروف الكفيلة باستئناف عملية السلام. وما لم يتحقق ذلك، سيكون من العسير تلمس طريقة إيجاد الثقة اللازمة لأي نشاط اقتصادي ذي شأن واستثمار يعتد به، على الصعيدين المحلي والدولي على السواء، من شأنها أن تتيح للاقتصاد الفلسطيني أن يعكس مسار ما يبدو دوامة نزولية بطيئة ولكن مؤكدة تستمر فيها آفاق العمالة والمداخيل قاتمة. ويحتمل أن تقوم الجهات المانحة بدفع المبالغ الكبيرة التي تعهدت بها لإعادة إعمار غزة، وإنما بخطى مترددة، ريثما تكون على يقين من أن أنشطة البناء وترميم التجهيزات يمكن أن تنفذ بالفعل.

١٣١. وإن كان من المتعذر قياس الثقة قياساً كمياً ومن العسير بوضوح تعزيزها، فلا غنى عنها من أجل الدفع بالاقتصاد إلى الأمام وتشجيع الاستثمار والنمو وفرص العمل. وبعد فترة طويلة من المفاوضات الفاشلة، إلى جانب المداخيل غير المأمونة نتيجة النمو المتفاوت وإيرادات التخليص الجمركي التي يصعب التنبؤ بها والمزيد من مظاهر العنف والحرب التي ما فتئت ماثلة وكأنها احتمالات حقيقية، فإن المهمة هي مهمة شائكة. وكي تستعاد الثقة، لا يكفي مجرد تدبّر الأمور بالتي هي أحسن، بل هناك حاجة إلى هدف ملموس يلوح على مسافة غير نائية في نهاية الطريق. وبالنسبة إلى الفلسطينيين، ما فتئ هذا الهدف على مر عدد من السنين متمثلاً في وعد حل الدولتين.

١٣٢. وعملية بناء الدولة والمؤسسات، التي كانت جارية خلال السنوات الماضية، تواجه الآن تساؤلاً وجودياً على وجه الاحتمال: لماذا تُسخر المؤسسات، إذا كان هدف بناء دولة ذات سيادة متأخراً أو مؤجلاً على نحو خطير؟ من اللازم أن يكون بمقدور المؤسسات أن تعمل بكامل طاقاتها، في الواقع العملي، بحيث يستفيد منها أصحاب المصلحة ويعتادون على اللجوء إليها والمحافظة عليها.

١٣٣. ولا يتعلق الأمر بالمؤسسات العمرانية فحسب، بل يتعلق كذلك بالترتيبات والإجراءات من قبيل مجالس الإدارة والقوانين وتنفيذها. وحيثما يتعرض الاقتصاد للضغط، تكون البرامج الاجتماعية والعمالة وأمن الدخل وحقوق العمال، من بين الجوانب المتأثرة الأولى. وإذا ترسخ انعدام اليقين على نحو أكثر ديمومة، فإن مجموعة كبيرة من الترتيبات التشريعية والمؤسسية فضلاً عن برنامج العمل اللائق والحوار الاجتماعي في فلسطين، تتعرض لمخاطر التقويض. ولا مندوحة عن أن الفئات الأكثر حرماناً في المجتمع هي أولى من سيشعر بذلك.

١٣٤. والأثر السلبي الآخر، وقد بات ملموساً بالفعل إلى حدٍ كبير، هو أن آفاق النشاط الاقتصادي الخاص، سواء تعلق الأمر بمشاريع كبيرة أو منشآت صغيرة أو ثمار عمل فرادى العمال الحضريين أو المزارعين، ستذهب هباءً. ونظراً لتوسع المستوطنات والقيود الناشئة عن الاحتلال، يمكن لكمية الطاقة والنشاط اللازمة لإبرام حتى الصفقات التي يفترض أن تكون بسيطة، أن تصبح مثبطة للهمم. ويصبح الأمر محبطاً عندما يكون بإمكان اقتصاد الاحتلال وإدارته أن ينتجا ويحققا مراراً وتكراراً النتائج بفعالية أكبر بكثير - وهو أمر ممكن بسبب جميع المزايا التي يستمدها من هذا الوضع.

١٣٥. ويكفي إجراء مقارنة بين مستويات الأجور الحالية والمتوقعة، حتى مع تعزيز تطبيق الحد الأدنى الفلسطيني للأجور، لتفسير الانجذاب المستمر نحو سوق العمل الإسرائيلية، بما في ذلك العمل في المستوطنات. ونظراً لحجم الأعمال التي يحتمل أن تكون هشة خارج نظام التراخيص، ثمة حاجة ملحة لمعالجة ظروف التوظيف والاستخدام. وعلى المدى الأطول، ينبغي أن يكون العمل في إسرائيل، بالنسبة إلى الفلسطينيين، خياراً ولكن ليس ضرورة. ومع ذلك، فلن يحدث هذا إلا متى أرسيت ضوابط اقتصادين وسوقي عمل تكميليين.

١٣٦. وقد كان وقف الحرب المدمرة في غزة مصحوباً بوعود لإعادة الإعمار، ولكن لم يكن مشفوعاً بخريطة طريق متفق عليها لتحقيق النتائج. ومن المأمول أن تكلل آلية إعادة إعمار غزة بالنجاح وأن تفضي إلى إنهاء الحصار المستمر. وفيما يتعلق بالاقتصاد والعمالة، سبق أن ترتب على وقف تجارة الأنفاق غير المشروعة - والتي كانت عنصراً من عناصر الدعم للسلطة الفعلية في غزة - تراجع النشاط وتزايد البطالة قبل الحرب.

وبغض النظر عن الجهود الآنية لإعادة الإعمار، تحتاج غزة لأن تكون قادرة على الحصول على إمكانيات حقيقية للتنمية الاقتصادية والتجارية، وينبغي أن تتمتع بسبل النفاذ إلى الأسواق في أقرب المناطق المجاورة.

١٣٧. إن أي نهج يمكن تصوره من أجل انطلاقة جديدة، لا بد من أن يتناول على الفور مسألة العمالة وأمن الدخل، فضلاً عن الحقوق الاجتماعية والحقوق المرتبطة بالعمل لعمال الأراضي العربية المحتلة. وفي كل مرة يصل فيها الأطراف، أياً كانت التسهيلات وأوجه الدعم الدولية التي قد يحصلون عليها، إلى مفترق طرق، سيتعين عليهم اتخاذ خيارات تؤثر تأثيراً مباشراً في العمال. وهذا هو السبب الذي يجعل من المهم بصفة خاصة في هذه المرحلة تذكير الجميع بأهداف العمل اللائق المترابطة والمتكافلة.

المراجـع

Association for Civil Rights in Israel (ACRI). 2015. *Water crisis in East Jerusalem continues*, update, 18 Jan.

Bank of Israel. 2015. *Excerpt from the "Bank of Israel – Annual Report for 2014" to be published soon – Expansion of Palestinian employment in Israel and its characteristics*, press release, Mar.

Central Bureau of Statistics (CBS). 2015, *Statistical Abstract of Israel 2014.*

المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، إسرائيل، ٢٠١٥. عرض مقدم إلى وفد منظمة العمل الدولية، آذار/ مارس.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ٢٠١٤. *غزة: الأضرار التي لحقت بالزراعة ذات آثار طويلة الأمد*، مقال إخباري، آب/ أغسطس.

Haaretz. 2014. *Should Israeli labour laws apply to Palestinian workers in the West Bank?*, 31 Oct.

HaMoked. 2015. *Israel continues its "quiet deportation" policy: in 2014, the Ministry of Interior revoked the residency status of 107 Palestinians from East Jerusalem*, Mar.

محكمة العدل الدولية. ٢٠٠٤. "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، في *تقارير الأحكام والفتاوى والأوامر*، فتوى بتاريخ ٩ تموز/ يوليه.

International Labour Office (ILO). Undated. *ILO interventions in the Occupied Palestinian Territory*.

—. and PNA. 2013. *The Palestinian Decent Work Programme, 2013–2016*, ILO Regional Office for the Arab States.

—. and Palestinian Consultative Staff for Developing NGOs (PCS). 2014a. *Declaration of Aqaba Forum for Mainstreaming Disability in Policies of Employment in Palestine*. 7–9 Nov.

—. ٢٠١٤ب. *ملخص ورقة سياسات تشخيص أوضاع التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية: تحديات وفرص*، أيار/ مايو.

—. ٢٠١٥أ. *أثر نزاع عام ٢٠١٤ في غزة على فقدان الناس لوظائفهم: تقييم منظمة العمل الدولية للأضرار واستراتيجية تعافي*، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، آذار/ مارس.

—. and Federation of Palestinian Chambers of Commerce, Industry and Agriculture. 2015b. *Preliminary needs assessment for the CCIAs in the Gaza Strip (Empowering an enhanced fulfillment of their mandated roles)*, Jan.

International Monetary Fund (IMF). 2014a. *World Economic Outlook Database,* October 2014, available at www.imf.org.

—. ٢٠١٤ب. *الضفة الغربية وقطاع غزة، التقرير المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة*، أيلول/ سبتمبر.

Jerusalem Institute for Israel Studies. 2014. *Jerusalem: Facts and Trends*.

MachsomWatch. 2015. “Invisible Prisoners” team – 2014.

Manufacturers’ Association of Israel (MAI). 2015. Presentation on the Israeli Labour Market and the Palestinian Workers, Mar.

اللجنة الوطنية لتشغيل النساء. ٢٠١٤. التقرير السنوي.

National Insurance Institute (NII). 2013. *Poverty and Social Gaps: Annual Report 2013*.

سلطة النقد الفلسطينية. ٢٠١٥. *إنشاء صندوق ضمان قروض المشاريع الصغيرة لإحياء قطاع غزة*، بيان صحفي، ٨ نيسان/ أبريل.

Palestine Trade Center (PALTRADE). 2010. *Gaza Strip Crossings Bi-Monthly Monitoring Report*, *December 2009–January 2010*, Mar.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠١٥أ. *تقديرات أولية للحسابات القومية الفصلية (الفصل الرابع/٢٠١٤)*، تقرير صحفي، آذار/ مارس، *وقاعدة بيانات الحسابات القومية*.

—. ٢٠١٥ب. *مسح القوى العاملة (دورة تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤)*، تقرير صحفي، شباط/ فبراير، وسنوات متعددة.

—. ٢٠١٥ج. *مؤشر الأسعار الاستهلاكية الفلسطيني لعام ٢٠١٤*، تقرير صحفي، كانون الثاني/ يناير.

Palestinian Central Bureau of Statistics, Food and Agricultural Organization of the United Nations, United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, and World Food Programme (PCBS et al.). 2014. *Food Insecurity in Palestine Remains High,* press release, Jun.

Palestinian National Authority (PNA). 2013. General Directorate of Cooperatives, *The Strategic Plan of the Cooperative Sector in Palestine 2014–2016*, Ministry of Labour, Nov.

—. ٢٠١٤أ. *خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦: بناء الدولة وتجسيد السيادة*.

—. ٢٠١٤ب. *الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة*، المؤتمر الدولي لدعم إعادة إعمار غزة، تشرين الأول/ أكتوبر.

—. 2014c. *Guidance on integrating human rights into National Development Plans*, Jan.

—. 2015a. *Comprehensive Strategic Program for Employment in Palestine*, program document, draft for review and discussion, 10 Jan.

—. ٢٠١٥ب. الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال. *نبذة عن الصندوق*، ٧ نيسان/ أبريل.

Peace Now. 2015a. *3rd Netanyahu Government: 40% increase in Construction*, Feb.

—. 2015b. *Netanyahu established 20 new settlements for tens of thousands of settlers*, Mar.

State Comptroller of Israel. 2014. Ministry of the Interior, Population, Immigration and Border Authority, *The employment of Palestinian workers in the construction in Israel*, Annual Report 65/a.

The Rights Forum and Yesh Din. 2015. *Under the Radar: Israel’s silent policy of transforming unauthorized outposts into official settlements*.

The Times of Israel. 2015. *In first, armed Palestinian cops deploy near Jerusalem*, 9 Apr.

United Nations (UN). Undated. *Detailed Needs Assessment (DNA) and Recovery Framework for the Gaza Strip – Governance Sector*.

—. 2013. *United Nations Development Assistance Framework for the State of Palestine*, June.

—. ٢٠١٤أ. اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، *الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لإسرائيل*، الوثيقة CCPR/C/ISR/CO/4، الدورة ١١٢، ٧-٣١ تشرين الأول/ أكتوبر.

—. ٢٠١٤ب. مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. *تقرير إلى لجنة الارتباط الخاصة*، نيويورك، ٢٢ أيلول/ سبتمبر.

—. ٢٠١٤ج. لجنة وضع المرأة. *حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها: تقرير الأمين العام*، الوثيقة E/CN.6/2015/5، الدورة التاسعة والخمسون، آذار/ مارس.

—. 2014d. Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO). *Gaza Reconstruction Mechanism: Fact Sheet*.

—. 2014e. *United Nations Support Plan for the Transformation of the Gaza Strip*, Oct.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ٢٠١٢. *وقائع إنسانية عن منطقة غور الأردن والبحر الميت*، شباط/ فبراير.

—. 2014a. Map of West Bank access restrictions, Sep.

—. ٢٠١٤ب. *المنطقة (ج) في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية، المستجدات*، صحيفة وقائع، آب/ أغسطس.

—. ٢٠١٤ج. *القدس الشرقية: مخاوف إنسانية أساسية، المستجدات*، صحيفة وقائع، آب/ أغسطس .

—. ٢٠١٤د. *التجمعات البدوية التي يتهددها خطر التهجير القسري*، أيلول/ سبتمبر.

—. ٢٠١٥أ. *حياة مجزأة: نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في عام ٢٠١٤*، آذار/ مارس.

—. 2015b. Gaza Crossings Activities Database, available at www.ochaopt.org.

—. ٢٠١٥ج. *مراقب الشؤون الإنسانية: تقرير شهري*، شباط/ فبراير.

—. 2015d. *Gaza Strip: Palestinians Internally Displaced Persons*, Apr.

—. ٢٠١٥هـ. *مراقب الشؤون الإنسانية: تقرير شهري*، كانون الثاني/ يناير.

United Nations Office of the Special Coordinator for the Middle East Peace Process. 2015. Security Council briefing on the situation in the Middle East, 26 Mar.

World Bank. 2013. *West Bank and Gaza: Area C and the Future of the Palestinian Economy*, Oct.

—. 2014. *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, Sep.

Y Care International. 2014. *Young women's livelihoods in the seam zones – Occupied Palestinian Territory: challenges and solutions*, June.

مرفـق

قائمة محاوري البعثة

المؤسسات الفلسطينية

مكتب رئيس الوزراء

السيد رامي الحمد الله، رئيس الوزراء

وزارة العمل

السيد مأمون أبو شهلا، وزير العمل

السيد ناصر قطامي، وكيل وزارة العمل

السيد عبد الكريم دراغمة، مدير عام التفتيش

السيد بلال ذوابه، مدير عام علاقات العمل

السيد يوسف العيسه، مدير عام التعاونيات

السيدة بثينة سالم، المديرة العامة للدائرة القانونية

السيد كمال هماش، مستشار وزير العمل للتشغيل

السيد ماهر ابو ريا، مدير عام التنسيق بين المديريات - غزة

السيد نبيل المبحوح، مدير عام التعاون الدولي والعلاقات العامة - غزة

السيد ماجد اسماعيل، مدير عام الشؤون الاستراتيجية - غزة

السيد هاني الشنطي، رئيس وحدة العلاقات العامة والاعلام

السيد مراد حرفوش، مدير قسم الاعلام

السيدة نيفين شامية، مكتب الوزير

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيدة علا عوض، وزيرة، رئيسة الجهاز

السيدة أمينة خصيب، مديرة الحسابات القومية

السيدة سهى كنعان، مديرة الإحصاءات العمالية

السيد جواد الصالح، المدير العام للإحصاءات السكانية والاجتماعية

سلطة النقد الفلسطينية

السيد جهاد الوزير، المحافظ

السيد شحادة حسين، نائب المحافظ

منظمة التحرير الفلسطينية/ المجلس التشريعي الفلسطيني

السيد نبيل شعث، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومفوض العلاقات الدولية، عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية

السيد عبدالله عبدالله، نائب المفوض، مفوضية العلاقات الدولية

السيد مصطفى البرغوثي، الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، رئيس جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني

محافظة طوباس والاغوار الشمالية

العميد ربيح خندقجي، المحافظ

السيد أحمد أسعد، نائب المحافظ

السيد عبدالله دراغمه، المدير العام للشؤون العامة

اللجنة الوطنية لتشغيل النساء

السيدة ايمان عساف، مسؤولة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة العمل

السيدة عبير دغرة، مديرة دائرة التدقيق والمتابعة، وزارة العمل

السيدة عبير المغربي شبيطه، دائرة تطوير وادماج النوع الاجتماعي، وزارة العمل

السيدة إيمان جرّار، مديرة التدقيق الداخلي، وزارة الزراعة

السيد سامي سحويل، مدير التخطيط، وزارة شؤون المرأة

السيدة لورا خوري، مديرة، معهد دراسات المرأة ومركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت

السيدة ماجدة سلسع، عضو مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، غرفة تجارة بيت لحم

السيد أيمن عبد المجيد، باحث، جامعة بير زيت

السيدة عائشة حموضه، سكرتيرة وحدة النوع الاجتماعي، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

السيدة كارين ميتز أبو حميد، منسقة العلاقات الخارجية، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين

السيدة ختام سعافين، عضو الأمانة العامة، الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات

السيدة نائلة عودة، معلمة ميدانية، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيد شاهر سعد، الأمين العام

السيد مصطفى حنني، عضو اللجنة التنفيذية، سكرتير دائرة السلامة والصحة المهنية

السيد سهيل صليبا خضر، عضو الأمانة العامة، سكرتير العلاقات العامة

السيد حسين الفقهاء، عضو الأمانة العامة، أمين سرّ النقابة العامة للخدمات العامة

السيدة ايمان أبو صلاح، عضو اللجنة التنفيذية

السيد خالد عبد الحق، عضو اللجنة التنفيذية

السيد ابراهيم دراغمة، عضو اللجنة التنفيذية، سكرتير دائرة التدريب

السيد ابراهيم ذويب، عضو الامانة العامة، سكرتير دائرة التنظيم النقابي

السيدة ليلى شعار، مديرة الشؤون المالية والموارد البشرية

السيد محمود أبو عودة، عضو اللجنة التنفيذية، سكرتير الدائرة القانونية

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة

السيد بكر الجمل، عضو اللجنة التنفيذية، نائب رئيس نقابة الخدمات التعليمية

السيد محمد سعدي حلس، عضو الامانة العامة، نائب رئيس نقابة البناء وعمال الاخشاب

السيد طارق الهندي، عضو الامانة العامة، رئيس نقابة عمال الزراعة

السيد بشير السيسي، عضو الامانة العامة، سكرتير النقابة العامة للخدمات العامة

السيد سلامة أبو زعيتر، عضو الامانة العامة، سكرتير النقابة العامة للخدمات الصحية

السيد يحيى أبو العطا، عضو الامانة العامة، نائب رئيس نقابة السائقين والنقل

السيد وائل خلف، عضو الامانة العامة

اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، رام الله

السيد جمال جوابره، الأمين العام

السيد نعيم سلامة، المستشار القانوني

غرفة جنوب الخليل

السيد جلال مخارزة، رئيس الغرفة وأمين صندوق اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

غرفة قلقيلية

السيد ابراهيم نزال، رئيس الغرفة وعضو مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

غرفة رام الله

السيد خليل يوسف رزق، رئيس الغرفة، النائب الثاني لرئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

غرفة أريحا وغور الأردن

السيد تيسير الحميدي، رئيس الغرفة

غرفة غزة

السيد وليد الحصري، رئيس الغرفة

السيد محسن الخزندار، أمين السر

السيد جهاد بسيسو، نائب أمين السر

السيد نبيل مرتجى، أمين الصندوق

السيد بدر صبره، عضو

السيد ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة

مركز رياديات الأعمال - غرفة غزة

السيدة منال بسيسو، مجلس الإدارة

السيدة، فاطمة مرتجى، مجلس الإدارة

السيدة سائدة شراب، موظفة

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية

السيد بسام ولويل، رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والمدير العام لشركة مطاحن القمح الذهبي

السيد عودة شحادة الزغموري، الأمين العام

منتدى سيدات الأعمال

السيدة دعاء وادي، المديرة التنفيذية

مركز التجارة الفلسطيني - بالتريد

السيد فيصل شوا، نائب الرئيس، غزة

السيد مهند حجاوي، مستشار في تنمية التصدير

شركة المهندسين الاستشاريين، غزة

السيد علي أبو شهلا، المدير العام

شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)

السيد سمير حليلة، الرئيس التنفيذي

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية

السيد مهدي عبد الهادي، الرئيس

جمعية الحق، رام الله

السيد تحسين عليان، رئيس دائرة الرصد والتوثيق

السيد زاهي جرادات، منسق البحث الميداني

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله

السيدة رندة سنيورة، المديرة التنفيذية

السيدة رونزا المدبوح، مسؤولة العلاقات الدولية وتطوير البرامج

جامعة بيرزيت

السيد غسان الخطيب، نائب الرئيس للتنمية والاتصال

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، غزة

السيدة زينب الغنيمي، مديرة مركز الأبحاث القانونية

الاثر العالمية للاستشارات، غزة

السيدة رهام الوحيدي، الشريك الإداري

جمعية الثقافة والفكر الحر، غزة

السيدة مريم زقوت، المديرة العامة

مركز شؤون المرأة، غزة

السيدة امال صيام، المديرة التنفيذية

محافظة طوباس والاغوار الشمالية

قرية عين البيضاء

السيد مصطفى الفقهاء، رئيس مجلس قرية عين البيضاء

السيد رفيق الفقهاء، نائب رئيس مجلس قرية عين البيضاء

السيد جمال الفقهاء، عامل

السيد عماد الفقهاء، عامل

السيد جمال طوباسي، عامل

السيد فاروق الفقهاء، عامل

السيد فارس الفقهاء، مؤسسة الحصور

السيد صالح الفقهاء، مزارع

السيد إياد دراغمه، مزارع

السيد فوزي ابومطاوع، مزارع

السيد محمد أمين عبد الرازق، مزارع

قرية بردله وقرية كردله

السيد غسان الفقهاء، رئيس مجلس قرية كردله

السيد محمود صوافطه، نائب رئيس مجلس قرية بردله

السيد فواز صوافطه، أمين سر مجلس قرية بردله

السيد ابراهيم سعيد، جمعية بردله

السيد مؤيد صوافطه، عامل

السيد ابراهيم صالح، عامل

السيد أمجد صوافطه، عامل

السيد حسين صوافطه، عامل

السيد أحمد صوافطه، مزارع

المؤسسات الإسرائيلية

الحكومة الإسرائيلية ومؤسسات حكومية أخرى

وزارة الاقتصاد

السيد أفنر عمراني، كبير مديري الأبحاث، دائرة علاقات العمل

السيد شلومو يتزحاكي، مدير، كبير مسؤولي علاقات العمل

وزارة الخارجية

السفير أهرون ليشنو - يار، رئيس، شعبة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

السيد دانييل ميرون، رئيس المكتب، شعبة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

السيدة شولي دافيدوفيتش، مديرة، دائرة المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة

السيدة يهوديت جاليلي ميتزر، نائبة المديرة، دائرة المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة

السيد أمير ويسبرود، رئيس مكتب الشرق الأوسط، مركز الأبحاث السياسية

السيد أفنر أ. فيلد، مستشار، الشؤون الاقتصادية في الشرق الأوسط

منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي
المقدم غريشا ياكوبوفيش، الرئيس، الإدارة المدنية
اللواء مئير ايش - شالوم، نائب الرئيس، الفرع الاقتصادي
النقيب تال ديبمان، الرئيس، فريق البحث الاقتصادي
السيد إيلون أصلان - ليفي، المساعد الشخصي لرئيس الإدارة المدنية
السيد موتي ستولوفيتش، الرئيس، الفرع الاقتصادي، إيريز
السيد أميت روتشيلد، منسق البعثة الدبلوماسية، إيريز
السيدة ميشال كوهن، نائب منسق البعثة الدبلوماسية، إيريز

بنك اسرائيل
السيد هاجاي إتكس، عالِم اقتصاد، دائرة الأبحاث

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى

الهستدروت - الاتحاد العام للعمل في إسرائيل
السيد ميشيل كوهافي، نائب الرئيس
السيدة أفيتال شابيرا - شابيرو، مديرة، الدائرة الدولية
السيد يوسف قرّا، ممثل الهستدروت لدى منظمة العمل الدولية، عضو المكتب التنفيذي

رابطة الصناعيين في إسرائيل
السيد دان كاتاريفاس، مدير، شعبة التجارة الخارجية والعلاقات الدولية
السيد يوري روبن، الرئيس، لجنة العمل
السيدة دفنا أفيرام - نيتزان، مديرة، شعبة الأبحاث الاقتصادية
السيدة ميشال واكسمان هيلي، الرئيسة، تشريعات العمل، شعبة العمل والموارد البشرية
السيد بولاك إيشاي، الرئيس التنفيذي، اتحاد المزارعين الإسرائيليين
السيد إسحاق جورفيتش، نائب المدير العام والمدير المالي، جمعية البنائين الإسرائيليين
السيدة سيجال سوداي، الرئيسة، دائرة العمل

جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال
السيدة حنا زوهر، منسقة
السيد عبد الداري، منسق ميداني للعمال الفلسطينيين

"لا للحواجز" - نساء ضد الاحتلال ومن أجل حقوق الإنسان - "ماتشسوم واتش"
السيدة سيليفيا بيترمان، متطوعة

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد جامز راولي، نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية المقيم

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيد رامش راجاسنغام، رئيس المكتب

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيد روبرت هيرت، مدير التخطيط

السيد دفيد هوتون، نائب مدير عمليات (برامج) الأونروا في الضفة الغربية

السيد روبرت ترنر، مدير عمليات الأونروا في غزة

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيدة لي فنج، منسقة المجموعة العاملة في قطاع الحماية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

السيد تشيرو فيوريلو، رئيس المكتب

صندوق النقد الدولي، الضفة الغربية وغزة

السيد راغنار غودمنسون، الممثل المقيم في الضفة الغربية وغزة

البنك الدولي، بعثة البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة

السيد ستين يورغينسين، المدير

السيدة سميرة حلس، خبيرة أولى للعمليات

السيد أورهان نكسك، خبير اقتصادي أول

منظمة الصحة العالمية، غزة

السيد محمود ضاهر، مدير المكتب الفرعي لمنظمة الصحة العالمية في غزة

التعاون الالماني، غزة

السيدة غيداء الأمير، مستشارة البرنامج

مستشار مشروع منظمة العمل الدولية

السيدة ديانا بوتو، مستشارة قانونية

الجولان السوري المحتل

السيد نزار أيوب، مدير المرصد، المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان
السيد تيسير مرعي، المدير العام، الجولان لتنمية القرى العربية، جمعية المغاريق
السيد أبو الخير أبو جبل، محامي المرصد، المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان
السيدة فدوى الشوفي، صاحبة محل
السيد ناظم خاطر، مزارع

اجتماعـات أخـرى

منظمة العمل العربية

السيد أحمد لقمان، المدير العام
السيد رضا قيسومة، مدير، إدارة التنمية البشرية والتشغيل
السيدة دينا حسن، المساعدة الشخصية للمدير العام